الجمعية الفقهية السعودية

إصدارات الجمعية الفقهية السعودية

الدراسات الفقهية

أصول المذهب الحنبلي

تأليف

عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل العقيل رحمه الله

(١٣٣٤ - ١٤٣٢هـ)

اعتنى بإخراجه

د. عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر

دار التأصيل

مركز البحوث وتقنية المعلومات

أصول المذهب الحنبلي

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

رقم الإيداع

٢٠١٨/٤٠١٤

الناشر

دار التأصيل

مركز البحوث وتقنية المعلومات

الجمعية الفقهية السعودية

٣٤ ش أحمد الزمر - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت: ٢٢٧٤١٠١٧ - ٢٢٨٧٠٩٣٥ / ٠٠٢٠٢ المحمول: ٠١٢٢٣١٣٨٩١٠ / ٠٠٢

WWW.taaseel.com - mail2tsl@yahoo.com - admin@tasseel.com

أصول المذهب الحنبلي

أصول المذهب الحنبلي

تأليف

عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل العقيل رحمه الله

(١٣٣٤ - ١٤٣٢هـ)

اعتنى بإخراجه

د. عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد و آله وصحبه ومن اتبع هداهم، وبعد:

فإن العلماء ورثة الأنبياء، حيث إن الأنبياء لم يُورِّثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورَّثوا علمًا، فمن أخذ به أخذ بحظٍّ وافر، وإن من أولئك العلماء الذين نحسبهم على خير، ولا نزكي على الله أحدًا: سماحة الوالد الشيخ عبد الله بن عبد العزيز ابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد رزقه الله الاشتغال بالعلم منذ صباه، وتتلمذ على يد علماء راسخين يُعدُّون مدارس علمية مستقلة، وعمل مع بعضهم، ومنهم: العلّامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، و الشيخ المصلح عبد الله بن محمد القرعاوي، وسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمهم الله، وقد رشَّحه مشايخه لتولي القضاء والفتوى والدعوة إلى الله بعد انضمام الجزء الجنوبي للمملكة، فكان لما تعلّمه بالإضافة لما كسَبه من خبرة من هؤلاء العلماء أثرٌ مبارك في الجانب العلمي والعملي من حياته وعمله في الدعوة إلى الله و القضاء والفتوى، وكذلك عمله في اللجان والمجالس التي اشترك فيها: حيث عمل في مرحلة بناء المملكة العربية السعودية منذ عام ١٣٥٣هـ، وشارك بهِمّة في جميع المناصب والمهام التي تولّاها، واللجان التي شارك فيها، حيث عمل وعاصر عهد ستة ملوك، وهم: الملك عبد العزيز، والملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد، والملك عبد الله، وكان محل تقدير من أولياء الأمور والمشايخ، رحم الله الجميع.

ومما مَنَّ الله به على الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه كان في هذا العصر من أعلى الناس سندًا بالسماع المتصل إلى رسول الله ﷺ، وقد توافد عليه العلماءُ وطلَّاب

علمِ الحديث من داخل المملكة وخارجها، ليأخذوا عنه هذا السند العالي، ويحضروا مجالس السماع التي كان يُقيمها داخل المملكة وخارجها، وقد قُرِئت عليه كثيرٌ من الدواوين والأجزاء الحديثية، من أهمها: «مسند الإمام أحمد»، والصحيحان، وقد أجاز رَحِمَهُ اللَّهُ عددًا كبيرًا من طلبة العلم.

وأمَّا التأليف؛ فلم يتّجه إليه الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ لأسباب، منها: انشغاله بالقضاء والإفتاء، ثم تفرُّغه لتدريس الطلاب بعد تقاعده.

ورغم ذلك فقد طُبعت لسماحة الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ بعضُ الآثار العلمية التي لم يسْعَ لإخراجها، وإنما خرجت بعد إلحاح من بعض أبنائه وتلاميذه، وقد بلغت بضعة عشر مؤلَّفًا.

وإن مِن أنجبِ مَن تتلمذ على فضيلة الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ، واكتسب منه حصيلة علمية متميزة: فضيلة الشيخ الدكتور: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر، الذي قرأ على سماحة الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ، ولازمه مدة طويلة، واعتنى ببعض أعماله العلمية.

ومن ذلك: اعتناؤه -بموافقةٍ وتوجيهٍ من سماحة الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ- بإخراج البحث الذي كتبه الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ عن مذهب الإمام أحمد، ونشرَ جزءا منه في مجلة البحوث الإسلامية، حيث اعتنى فضيلة الدكتور عبد الرحمن عنايةَ ناصحٍ بتجميع مسودات البحث، وتحريره، وإبرازه في كتاب مستقل تحت عنوان: «**أصول المذهب الحنبلي**»، الذي نُقدِّم له هنا، وقد قام بجَهد متميز لإخراجه بهذه الصورة النهائية، وأضاف بذلك إلى مؤلفات سماحة الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ مُؤلَّفًا جديدًا كان شِبْهَ مفقودٍ، وسَدَّ ثغرةً كان ينبغي على أبناء الوالد وتلاميذه أن يسدّوها، فجزاه اللَّه عنا وعن والدنا وتلاميذه خير الجزاء، ونفع بعمله هذا، وتقبله، وألقى له القَبول. وباللَّه التوفيق.

عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل

نيابة عن أبناء الشيخ عبد اللَّه ابن عقيل

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة محقق الكتاب:

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا مؤلَّف جديد من مؤلفات شيخنا العلامة عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل رحمه الله تعالى خرج متأخرًا، وكان شيخنا يطمع أن يكون بداية مشروع فقهي حنبلي، لكن قضى الله ﷻ أن يعترض المؤلِّف والمؤلَّف ما منع إتمامه وخروجه مطبوعًا.

قصتي مع هذا الكتاب:

سبق أن عرضتُ على سماحة والدنا الشيخ رحمه الله عام ١٤٢٣هـ مقاله الذي نشره في العدد الثاني من مجلة البحوث الإسلامية، عام (١٣٩٥-١٣٩٦هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، بعد أن قمت بتنضيده وتهيئته للطبع، فكأني نكأتُ عند سماحته جُرحًا، حيث حكى لي قصة ذلك المقال، وما عاناه مع مجلة البحوث في ذلك الوقت، وأنهم استلموا منه حلقات أخرى للمقال المتممة لكلامه عن الإمام أحمد، وتفصيله الكلام عن مؤلفاته وبعض مصطلحاته، ثم لم ينشروها، إضافة إلى اجتهادهم في بعض الأمور، وأنه كان يرغب في الكتابة عن كتب الإمام أحمد وعن مذهبه، والكتب المهمة فيه، واجتهاد الحنابلة، واصطلاحاتهم، وغير ذلك من المسائل.

وطلب مني رَحِمَهُ اللَّهُ أمرين:

أولهما: أن أذهب إلى مقر مجلة البحوث، وأبحث لديهم، لعلي أجد ما أرسلَه رَحِمَهُ اللَّهُ من الحلقات الأخرى من المقال.

والثاني: إن لم أجد لديهم شيئًا - وهو غالب ظنه - فأقوم بإكمال الكلام الناقص، بعد الرجوع إلى عدد من الكتب - حدَّدها سماحته - ثم أعرِض عليه ما قمت به، لينظر فيه.

أما الأمر الأول: فقد زرت معالي الدكتور: محمد بن سعد الشويعر (رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية) في مكتبه في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، وعرضت عليه الأمر، فأخبرني بأن المشكلة وقعت قبل توليه رئاسة التحرير، وأنه استلم رئاسة التحرير ولم يبحث مع القائمين على المجلة أي أمر سابق لفترة رئاسته، ثم عرض عليَّ - مشكورًا - ملفات مبعثرة، لأبحث عن مطلبي، وللأسف لم أجد شيئًا.

فأخبرت سماحة والدنا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بما انتهى إليه الأمر، فأكَّد على إكمال البحث حسب ما كلفني به سابقًا.

وفي هذه الأثناء قام أخونا الشيخ محمد زياد التكلة بإعادة نشر مقال والدنا الشيخ ضمن أحد الكتب التي أخرجها، فسألت سماحته عن ذلك، فقال: إنه لم يعلَم بمحتويات الكتاب إلا بعد خروجه، وأن عليَّ أن أكمل ما بدأته، فإخراج المقال الذي سبق نشره لا يوقف ما نريد، مع رجائه من اللَّه أن نجد ولو بعض مسودات ما كتب.

ومن توفيق الله لسماحة والدنا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن عثر أخونا الشيخ بلال بن محمود عدّار[(١)] على المسودات التي كان الشيخ يرجو من الله العثور عليها، فعرضها على الشيخ، فوجَّهه رَحِمَهُ اللَّهُ بإعطائي صورة منها، فبشَّرت الشيخ بعد مَقدمه من ماليزيا[(٢)] بأنني سأخرج الكتاب من خلال ما وجدنا من مسودات، فقال: وهل بقي وقت لإخراجه؟!

وقدَّر الله تحقق ما توقعه شيخنا، حيث لم أستطع إخراجه وقت حياته، فقد توفي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد هذا اللقاء ببضعة أشهر.

ثم مكثت مدة بعد وفاة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ لعلي أجد ما بقي من مسودات الكتاب؛ ولمَّا لم أجد استعنت الله في تجميع تلك المسودات، والتنسيق بينها، وحذف الكلام المكرر - وهو قليل - من أجل الوصول قدر المستطاع للنص الكامل الذي أراده شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد منَّ الله ذو الفضل والإحسان بأن استطعت إكمال جميع ما كتبه الشيخ مما كان يرغب في نشره، وأَرسَل بعضه إلى المجلة، فكان هذا الكتاب.

وقد كنت استأذنت شيخنا في حياته بعد أن أخرجت كتابه: «**كشكول ابن عقيل**» - أن أستخرج منه ما كتبه أو نقله عن المذهب الحنبلي، وأضمّنه هذا الكتاب، فأذن لي، ولذلك ألحقت ما ذكره شيخنا في كتابه: «**كشكول ابن عقيل**» في موضعه المناسب في هذا الكتاب، وهي مواضع يسيرة[(٣)].

---

(١) أخونا الشيخ بلال عمل لدى الشيخ في مكتبته الخاصة، وولّاه الشيخ ترتيب أوراقه القديمة ومراسلاته، فعثر على كنوز من العلم، أخرج بعضها في كتابه: «سيرة الشيخ ومراسلاته»، ومن بين ما عثَر عليه في المكتبة: المسودات المذكورة.

(٢) سافر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر سنة من حياته إلى ماليزيا للعلاج التأهيلي.

(٣) سيأتي وصف لجميع الأصول الخطية التي تم العثور عليها، وما ألحقته به مفصلًا، عند دراسة الكتاب.

ولقد أفضل الله على شيخنا بأبناء بررة، واصلوا ما بدأه والدهم من نشر للعلم وسعي إليه، فكتبت لهم خطابا بعد وفاة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ، أستأذنهم في مواصلة ما كلفني به والدهم بشأن هذا الكتاب[(١)]، فكانوا أبناء صدقٍ لوالدهم، بِرًّا وحسنَ ذكرٍ، وجميلَ وفاء.

ومن توفيق الله أن يسر لي إخراج هذا الكتاب الذي أمرني شيخنا بإخراجه كما وجدت في أصوله التي تجمعت، دونما حاجة إلى إكمال ناقص من غيرها، وأسأل الله أن يسدل على شيخنا سوابغ الرحمة، وأن يرفعه به عنده، وأن يجعله من عمله الصالح المستمر، والحمد لله رب العالمين.

د. عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر

❁ ❁ ❁

(١) كتبتُ خطابا لأبناء شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ بتاريخ: ٣٠/ ١٠/ ١٤٣٢هـ بشأن مؤلفات شيخنا التي شرفني بالإشراف على إخراجها، ومنها هذا الكتاب، وما رغبه مني سماحته رَحِمَهُ اللَّهُ، فأجازوا أن ما رغبه في حياته يُمضى بعد وفاته.

القسم الأول:
دراسة الكتاب وترجمة مؤلفه:

أولا: مقالات الكتاب:

نظرًا لانشغال شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ بالقضاء وضيق وقته، فقد انتهج طريقة تختصر عليه الوقت، وهي أنه كان يحدد مواضع البحث في المصادر، ويطلب من بعض أبنائه أو موظفيه نسخ الجزء المحدد من المصدر في أوراق، ثم يقوم شيخنا بتلخيصها وتهذيبها، وإضافة ما يراه مناسبًا للإضافة، وتعديل العبارات التي تحتاج إلى تعديل، ومن بين أبنائه الذين كان يكلفهم بذلك: ابنه عبد اللطيف، حفظه الله، وابنه محمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

ويمكن تقسيم مقالات الكتاب إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: المقال المنشور:

وهو ما تم نشره في العدد الثاني من مجلة البحوث الإسلامية، الصادر لأشهر شوال وذي القعدة وذي الحجة عام ١٣٩٥ والمحرم وصفر وربيع الأول عام ١٣٩٦هـ، ووُضع له عنوان: (أحمد بن حنبل)، من ص١٩٩-٢١١.

وقد اشتمل على ترجمة للإمام أحمد، وخُتمت بمراجع البحث، ثم ترجمة للمؤلف في مقدار صفحة.

الملحوظات على هذه المجموعة:

بعد العثور على أصل ما تم نشره في المجلة ظهر ما يلي:

١- عدم نشر المجلة لمقدمة المقال التي جعلها شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ ديباجة

لمقاله، والتي تبين أمورًا مهمة، منها: عنوان كتابته، ومضمونها، وأن هذه هي الحلقة الأولى، وستتبعها حلقات، مع إشارة شيخنا في موضع من المقال إلى أمر سيأتي[(١)]، ولم تشر المجلة إلى ذلك.

٢- اجتهاد القائمين على المجلة في وضع: (أحمد بن حنبل) عنوانًا للمقال، مع أن المؤلف - كما سيأتي - وضع له عنوانًا أشمل من ذلك.

٣- أن ما تم نشره في المجلة، يعتبر أقل من ثلث مقالات الكتاب.

المجموعة الثانية: مسودات لبعض ما لم ينشر من المقال:

وصفها:

عدد الأوراق: (٦٨) ورقة، بما فيها المكرر.

حجم الورقة: من الورق المعتاد (أ ٤).

الناسخ: كتبت المسودات بخط المؤلف، وبعض صفحاتها بخط ابنه عبداللطيف، وبعضها بخط آخر، أظنه خط لكاتب عند المؤلف في الهيئة القضائية العليا.

محتويات هذه المجموعة:

غالب هذه المجموعة مسودات متفرقة، فاجتهدت في ترتيبها، وجمع الفروقات بينها، وبيان المكرر، فخرج من ذلك المباحث التالية:

---

(١) وذلك عند قوله عندما أشار إلى مؤلفات الإمام أحمد بن حنبل: «وسيأتي الكلام على المسند إن شاء الله تعالى».

- بعضٌ من مسودات ترجمة الإمام أحمد الواردة في المجموعة الأولى.
- التعريف بمراجع فقه الحنابلة ومؤلفاتهم المخطوطة والمطبوعة.
- ألفاظ الإمام أحمد ومصطلحات المذهب.
- نقلة فقه الإمام أحمد.
- مسند الإمام أحمد.
- جهود العلماء على المسند.
- الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد.
- الكلام على تحقيق الشيخ أحمد شاكر للمسند.

المجموعة الثالثة: المسودات التي تم إيجادها قبيل وفاة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ:

وصفها:

عدد الأوراق: (١٩) ورقة.

حجم الورقة: من الورق المعتاد (أ ٤).

الناسخ: كتبت بخطٍّ غيرِ خط شيخنا وغير خط ابنه عبداللطيف، وأظنه خط أحد الموظفين في مكتب شيخنا، وعليه هوامش وإلحاقات بخط شيخنا.

محتويات هذه المجموعة:

اشتملت هذه المجموعة على مباحث محررة جاهزة للنشر، ويبدو أن شيخنا كان سيرسلها للمجلة، وقد تضمنت التالي:

- جميع ما ذكره المؤلف عن: مسند الإمام أحمد، جهود العلماء على المسند، وقد سبق الكلام عن مسوداتها ضمن المجموعة الثانية.

- بقية مبحث: فتاوى الإمام أحمد وألفاظه، ومصطلحات المذهب، وهي متممة لمباحث أخرى وجدنا مسوداتها ناقصة.

- مقال مختصر بعنوان: (تعريف بكتاب: «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» للمحدث أحمد عبدالرحمن البنا)، وهو مختصر عن المسودات التي أشرنا إليها ضمن المجموعة الثانية.

- عدد من الأوراق فيها تذكير للمؤلف بالرجوع إلى بعض المراجع وإحالات، ومن أهمها: ورقة خصصها المؤلف لعنوان الكتاب.

❁ ❁ ❁

ثانيًا: الملاحق:

الملحق الأول: كلام شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ عن المذهب الحنبلي في كتبه الأخرى:

كان شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ قد نقل فوائد وقواعد بشأن المذهب الحنبلي في بعض كتبه - وبخاصة كتابه: «كشكول ابن عقيل» الذي قمت بإخراجه - فاستخرجتها من كتبه، ثم وضعتها في موضعها المناسب من هذا الكتاب.

وقد أشرت لها عند ورودها في موضعها، وقد كان ذلك في سبعة مواضع فقط.

الملحق الثاني: رسالة رئيس تحرير مجلة البحوث لشيخنا وجواب شيخنا له.

رأيت أن أصدّر الكتاب بما يلي:

أ- خطاب من الشيخ عثمان الصالح لشيخنا يطلب منه المشاركة في الكتابة في مجلة البحوث الإسلامية.

ب- خطاب حرَّره شيخنا إلى رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية جوابًا منه على ما ورده من استكتاب له في المجلة، وهو عبارة عن ورقتين، وهو من ضمن الأصول التي وجدناها.

وقد رأيت تصدير الكتاب بهما لسببين:

١- أن فيهما السبب الباعث لكتابة شيخنا في الموضوع، وهو خطاب الشيخ عثمان الصالح في ذلك، ولا يخفى على القارئ أن كثيرًا من العلماء أَلَّفوا مصنفات بناء على خطابات وردت إليهم.

٢- أن في جواب شيخنا بيانًا لدوافع اختياره الكتابة عن مذهب الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، وفيه - أيضًا - بيان للخطة التي سيسلكها في كتابته.

❁ ❁ ❁

ثالثا: نظرة عامة في مقالات الكتاب:

من خلال ما سبق من الوصف؛ فإنه يمكن استخلاص عدة أمور تعد من أبرز سمات الكتاب العامة:

١- أن شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ كان ينوي الكتابة الموسعة عن المذهب الحنبلي، حيث قال في خطابه الموجه لرئيس تحرير مجلة البحوث: (فرأيت أن تكون كلمتي في هذه المجلة عن مراجع الفقه الحنبلي المخطوط منها والمطبوع، وإعطاء القُرّاء فكرة عن كل كتاب

منها، ومزاياه، وعن مؤلفه، وترجمته، وغير ذلك، لما في ذلك من تنوير الرأي العام عن فقه أئمتنا الحنابلة، وبيان الكتب المؤلفة فيه من مخطوط ومطبوع، سواء في ذلك في الداخل وفي الخارج)، مما يدل على رغبته رَحِمَهُ اللَّهُ التوسع في ذلك، لكن ما حصل من تصرف من القائمين على المجلة في مقاله الأول، وعدم نشرهم للحلقة الثانية والثالثة، جعل المؤلف يتوقف عن الكتابة.

٢- رؤية شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ الحاجة ملحة في وقته لوجود مؤلَّف يُعنى بالمذهب الحنبلي، لانشغال الناس بأمور صرفتهم عن العلم الشرعي، مما يدل على اهتمامه رَحِمَهُ اللَّهُ بالمذهب، ومبادرته إلى كتابة مختصر لأصول المذهب ومراجعه، ليكون أسهل للقارئ في (مثل هذه الظروف التي عمَّ فيها الجهل بالعلوم الشرعية، وطغت فيه المادة، وانشغل الناس بها عما خُلقوا له، وانتشرت بينهم المذاهب الهدامة).

٣- أن ما نشرته المجلة، ثم طبع مفردًا لا يمثل إلا ثلث ما وجدنا من مسوداته، وكأن شيخنا - فيما يبدو - أرسل للمجلة الحلقة الثانية والثالثة، واحتفظ بمسودتيهما، ثم لـمَّا لم تنشر المجلة الحلقتين؛ توقف عن الكتابة.

❁ ❁ ❁

رابعا: العنوان:

أ- خرج المقال الأول في مجلة البحوث الإسلامية - كما أشرت سابقًا - ووضعت له المجلة العنوان التالي: (**أحمد بن حنبل**)، وهو عنوان لِمَا تم نشره، وليس عنوانًا لمجموعة المقالات كاملة.

ب - العنوان الأصلي:

ورد اسم البحث في إحدى الأوراق - بخط شيخنا - وقد وضع رَحِمَهُ اللَّهُ أربع عناوين للبحث، ليختار لاحقًا واحدًا منها، وهي:

- أصول المذهب الحنبلي.

- أصول المذهب الحنبلي وأدلته ومؤلفاته وتراجم أصحابها وذكر مراجعه.

- أصول المذهب الحنبلي وترجمة الإمام أحمد وأصحابه وذكر مراجع الفقه الحنبلي وتراجم مؤلفيها.

- أصول المذهب الحنبلي ومراجعه وأصوله وتراجم الأصحاب.

ومن خلال ما وجدته من المسودات، فإني أرجِّح أن يكون العنوان المختار: **(أصول المذهب الحنبلي)**، وذلك لثلاثة أسباب:

١- أن هذا العنوان كُتب - أيضًا - في ورقتين من المسودات، إحداهما بخط شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- أن هذا العنوان المختار أقرب إلى المحتويات من العناوين الأخرى، وبخاصة مع عدم إكمال شيخنا لما كان ينوي كتابته في تراجم الأصحاب، ومؤلفاتهم، ومراجع المذهب المطبوعة والمخطوطة.

٣- أنه عنوان مختصر -كما هي العادة في عناوين الكتب- إضافة إلى أنه يندرج ضمنه جميع ما احتوته العناوين الأخرى.

خامسا: ترجمة المؤلف[١]:

الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل.

ولد في مدينة عُنيزة من مدن القصيم أواخر عام ١٣٣٤هـ[٢].

عاش في كنف والده عبد العزيز، وكان أديبًا شاعرًا وطالب علم.

أخذ العلم عن والده ومشايخ بلده، كالشيخ عبد الله بن مانع، والشيخ سليمان العمري، ومن أهم مشايخه: الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، وقرأ عليه التفسير والحديث والفقه وأصوله وعلوم العربية.

ومن مشايخه: سماحة مفتي السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

تولى القضاء في أبي عريش من مقاطعة جيزان سنة ١٣٥٨ هـ، فالخرج سنة ١٣٦٥ هـ، فمحكمة الرياض سنة ١٣٦٦هـ، فمحكمة عنيزة سنة ١٣٧٠ هـ، حتى أصبح عضوًا في دار الإفتاء سنة ١٣٧٥هـ، فمحكمة التمييز بالرياض سنة ١٣٩١هـ، فعضوًا في الهيئة القضائية العليا، إلى أن اختير ليكون عضوًا بمجلس القضاء الأعلى في هيئتيه العامة والدائمة.

تعين عضوًا بمجلس الأوقاف الأعلى.

له نشاط إعلامي إسلامي في الإذاعة وصحيفة الدعوة، حيث حرَّر فيها صفحة الفتاوى عدة سنوات، تشكل كتابًا ضخمًا.

---

(١) رأيت نقل الترجمة التي صدرت مع المقال في مجلة البحوث، لاختصارها، ولأنها صدرت في حياته رَحِمَهُ اللَّهُ ورضيها، ثم تممتها بالحديث عن الشيخ بعد تقاعده ومؤلفاته ووفاته.

(٢) ذكر في ترجمته المنشورة في مجلة البحوث العلمية أنه ولد عام ١٣٣٧هـ، ثم صحح الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ولادته في ترجمته لنفسه، والتي طبعت بعد وفاته، بأنه ولد أواخر شهر ذي الحجة من عام ١٣٣٤هـ. انظر: «مجموعة الشيخ عبد الله بن عقيل العلمية» (٨/ ٤٥).

له تعليقات على بعض كتب الفقه في جلسته العامة في حلقات المساجد.

شارك في الدعوة والإرشاد عن طريق المحاضرات والندوات[(١)].

تفرّغ رَحِمَهُ اللَّهُ بعد تقاعده للتدريس، فاستفاد منه طلبة كثيرون، وصار مقصدًا لطلبة العلم، حتى صار إليه المرجع في فقه الحنابلة.

أصدر في حياته عددًا من المؤلفات، منها: «فتاوى ابن عقيل»، «تحفة القافلة في الصلاة على الراحلة»، «كشكول ابن عقيل»، «عبدالرحمن بن سعدي كما عرفته»، وغيرها.

ثم قام أبناؤه بجمع مؤلفاته وترجمته ومراسلاته وأخرجوها في مجموع كبير، ولا زال طلابه ومحبوه يحنّون لدروسه ومجالسه.

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ يوم الثلاثاء، الموافق: ٨/ ١٠/ ١٤٣٢هـ الساعة الثانية ظهرًا، رَحِمَهُ اللَّهُ، وأسكنه الفردوس الأعلى.

وقد كُتبت في ترجمته مؤلفات، أوسعها ما كتبه عن نفسه، ونشره الأخ بلال بن محمود عدّار الجزائري باسم: «الشيخ العلامة عبدالله بن عبد العزيز ابن عقيل- سيرته الذاتية وأهم مراسلاته»، وكتاب «فتح الجليل في ترجمة وثبت شيخ الحنابلة عبد الله بن عبد العزيز العقيل» من جمع: الشيخ زياد التكلة، وسجلت رسائل علمية في جهوده في العقيدة وجهوده في الفقه[(٢)].

❁ ❁ ❁

(١) إلى هنا تنتهي الترجمة المنشورة في المجلة.

(٢) ولمحرره رسالة بعنوان: «**عشرون عامًا مع ابن عقيل**»، يسر الله طبعها.

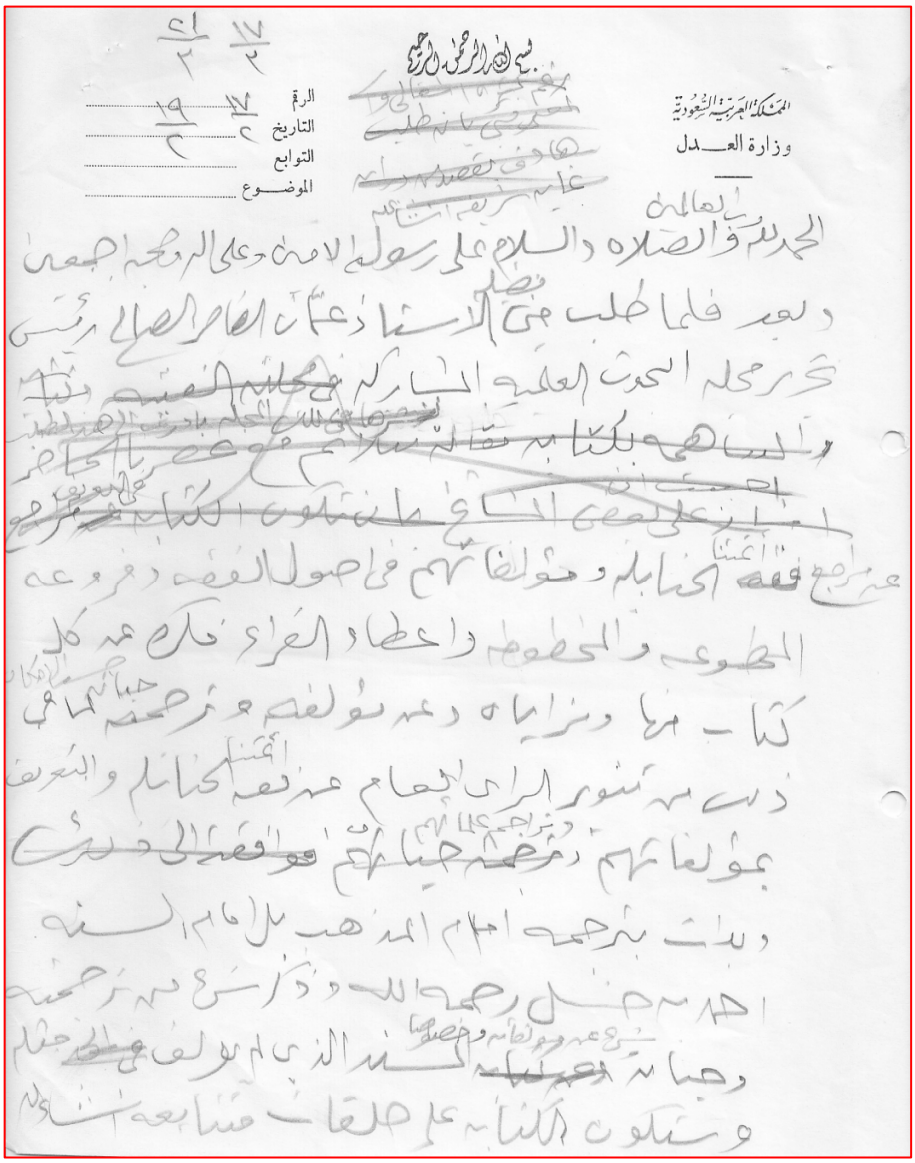

صورة الصفحة الأولى للمقدمة

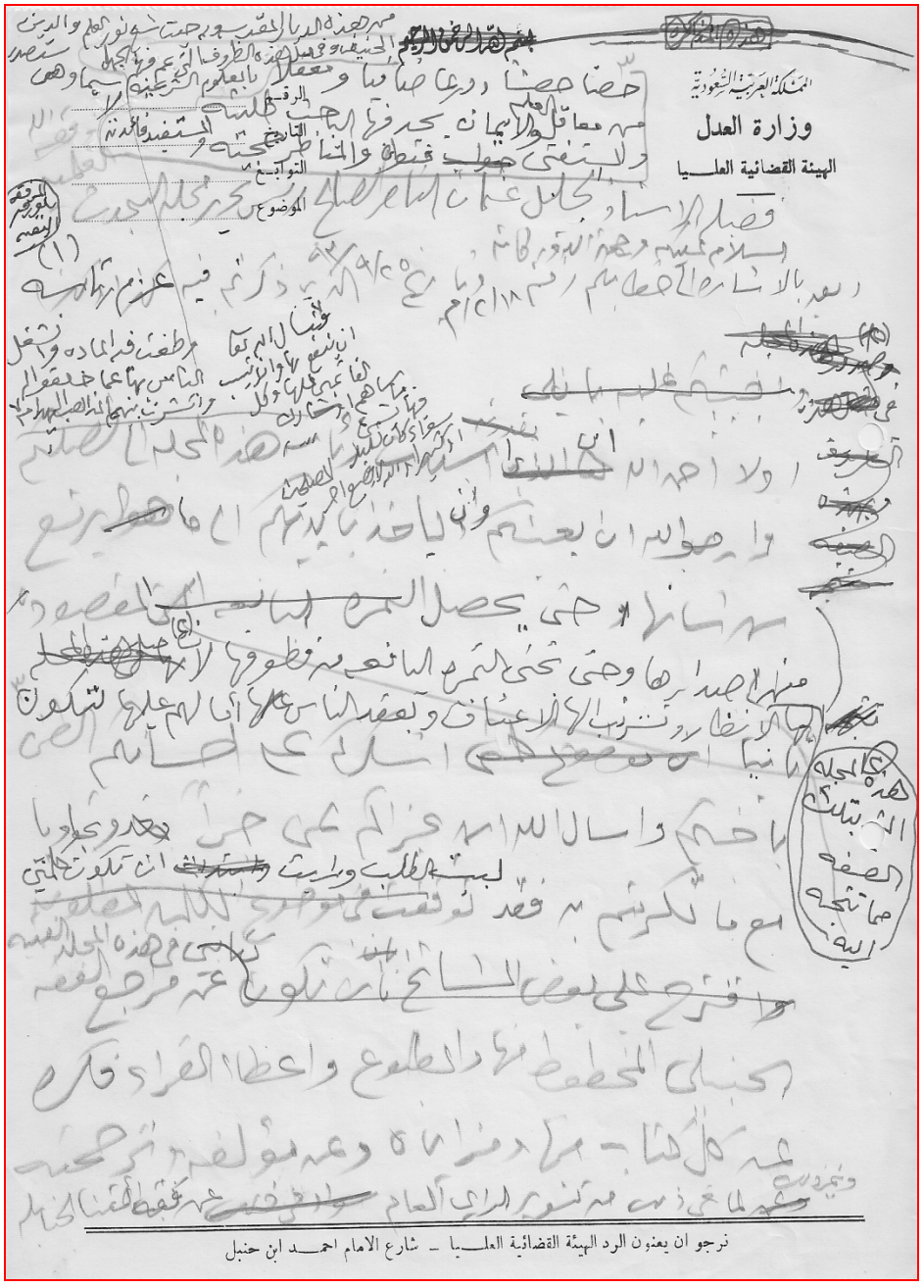

صورة خطاب المؤلف لرئيس التحرير

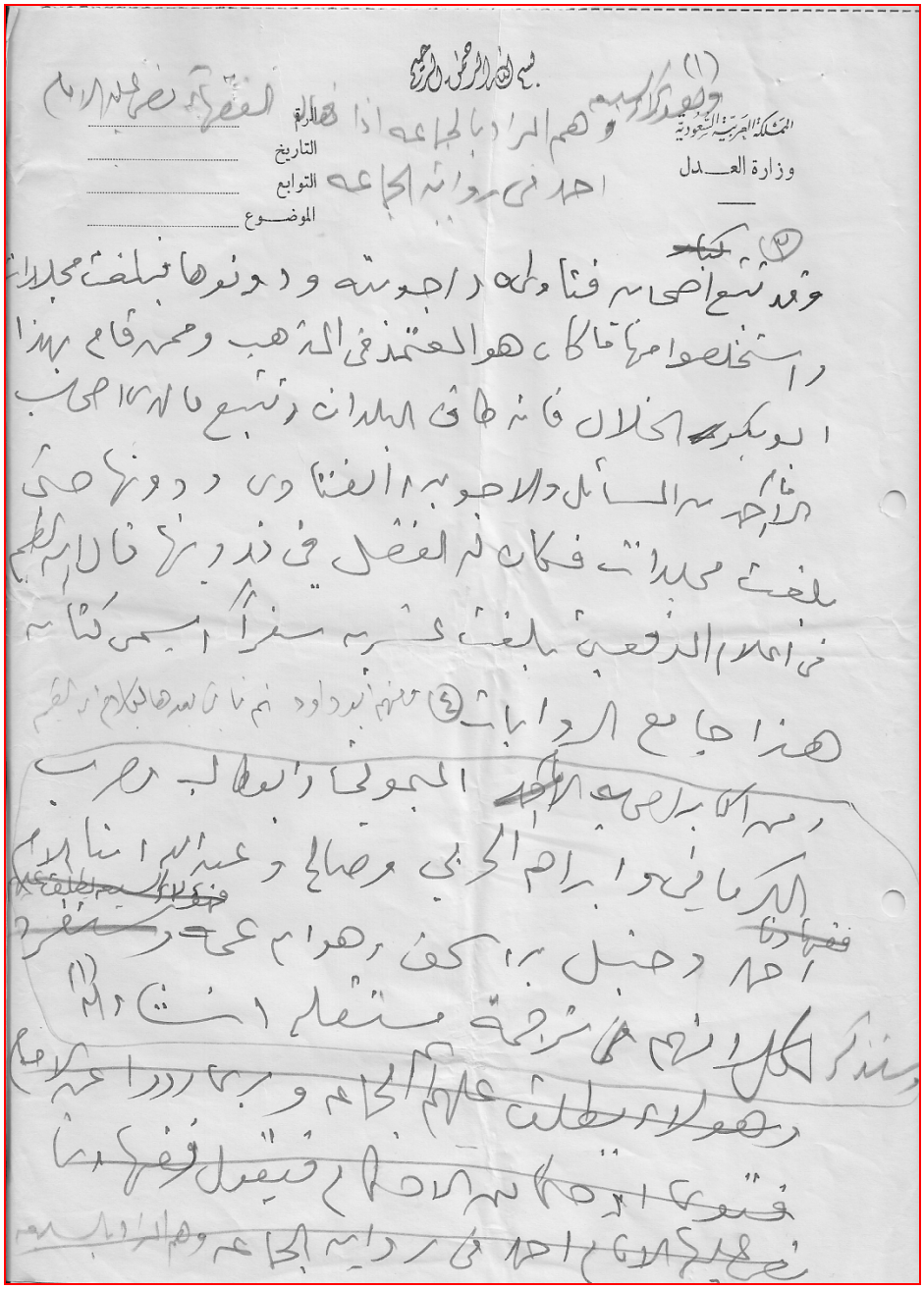

أنموذج من مسودات الكتاب

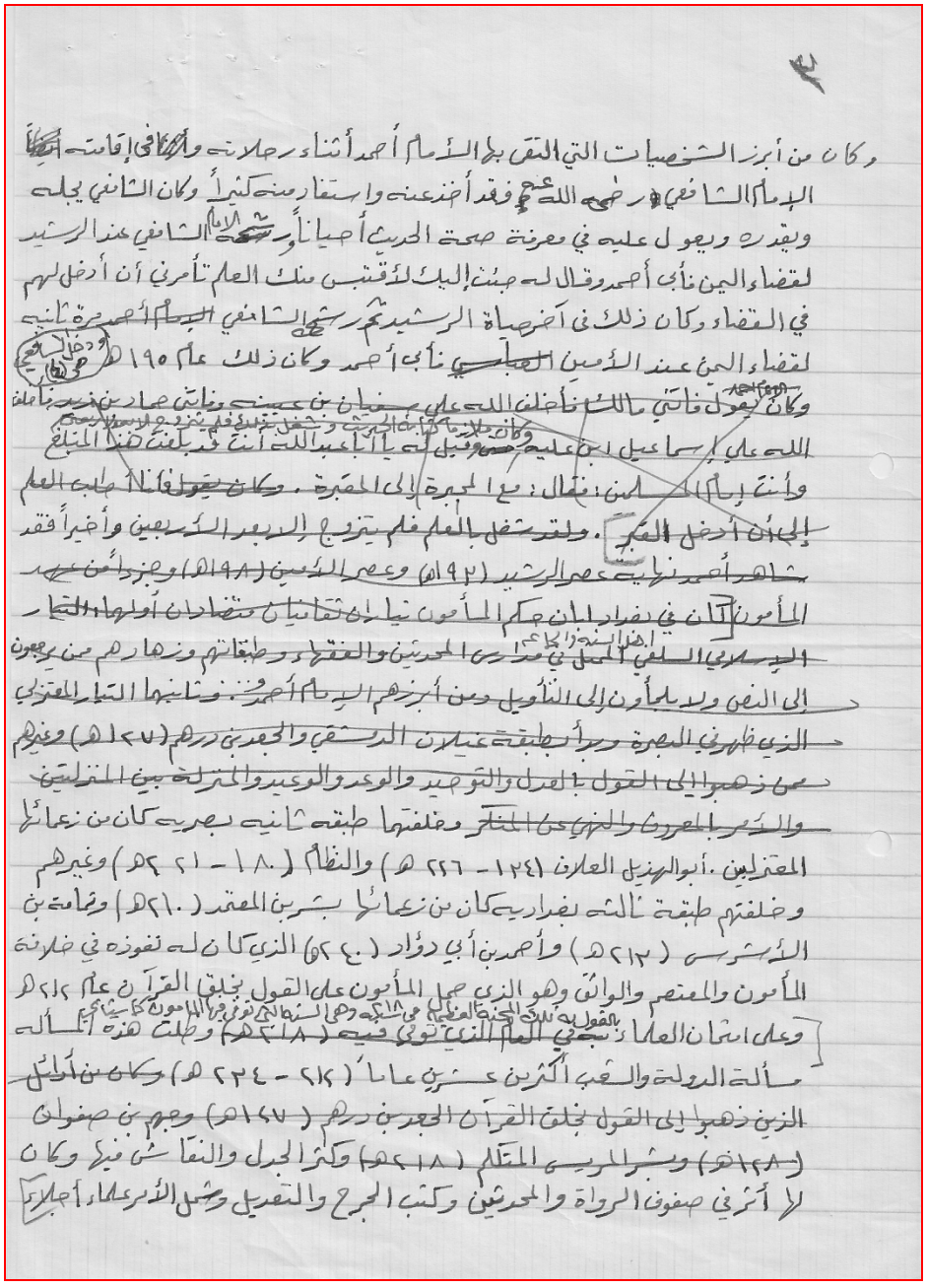

أنموذج من مسودات ما تم نشره بالمجلة

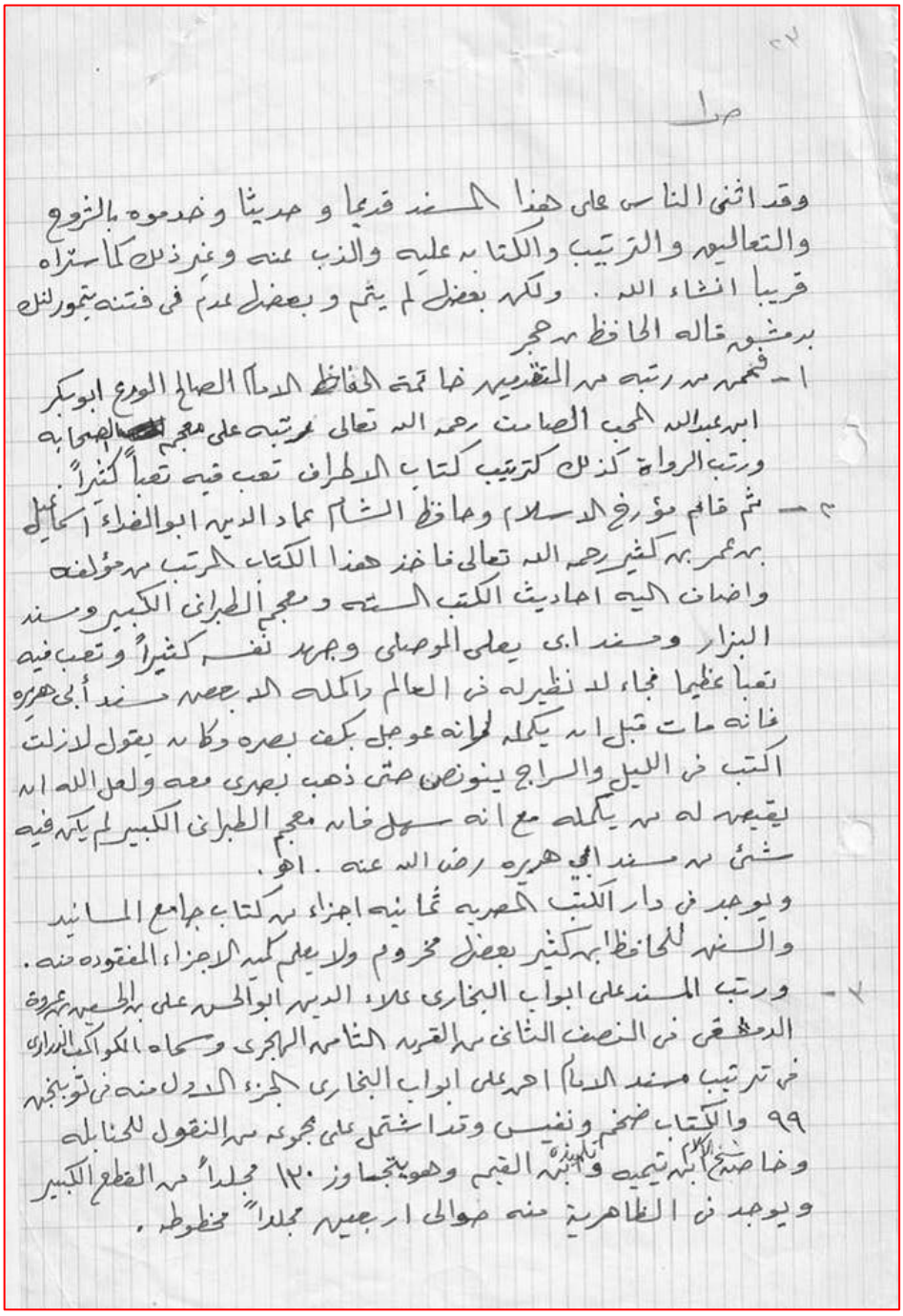

وقد اثنى الناس على هذا المسند قديما و حديثا و خدموه بالشرح والتعاليق والترتيب والكتابة عليه والذب عنه وغير ذلك كما ستراه قريبا انشاء الله . ولكنه بعضل لم يتم و بعضل عدم في فتنة يتمور لنل برمشوه قاله الحافظ ابن حجر

١ - فمن مرتب على التقديم خاتمة الحفاظ الامام الصالح الورع ابوبكر ابن عبدالله الحبر الصامت رحمه الله تعالى مرتبه على معجم الصحابة ورتب الرواة كذلك كترتيب كتاب الاطراف تعب فيه تعباً كثيراً .

٢ - ثم قام مؤرخ الاسلام وحافظ الشام عماد الدين ابو الفداء اسماعيل ابن عمر بن كثير رحمه الله تعالى فاخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه واضاف اليه احاديث الكتب الستة و معجم الطبراني الكبير ومسند البزار ومسند ابي يعلى الموصلي وجهد نفسه كثيراً وتعب فيه تعبا عظيما فجاء له نظير له في العالم واكمله الا جعله مسند أبي هريرة فانه مات قبل ان يكمله لحوانه عوجل بكف بصره وكان يقول لازلت اكتب في الليل والسراج ينوضن حتى ذهب بصري منه ولعل الله انه يقيض له من يكمله مع انه سهل فانه معجم الطبراني الكبير لم يكن فيه شئ من مسند ابي هريرة رضي الله عنه . اهـ .

ويوجد في دار الكتب المصرية ثمانية اجزاء من كتاب جامع المسانيد والسنن للحافظ ابن كثير بعضل مخروم ولا يعلم كمية الاجزاء المفقودة منه .

٣ - ورتب المسند على ابواب البخاري علاء الدين ابو الحسن علي بن الحسن بن عروة الدمشقي في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري وسماه المكوكب الدراري في ترتيب مسند الامام احمد على ابواب البخاري الجزء الذي لم ينه في توبنجن ٩٩ والكتاب ضخم ونفيس وقد اشتمل على مجموعة من النقول للحنابلة وخاصة شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وهو يتجاوز ١٢٠ مجلداً من القطع الكبير ويوجد في الظاهرية منه حوالي اربعين مجلداً مخطوطة .

أنموذج من مسودات المجموعة الثالثة

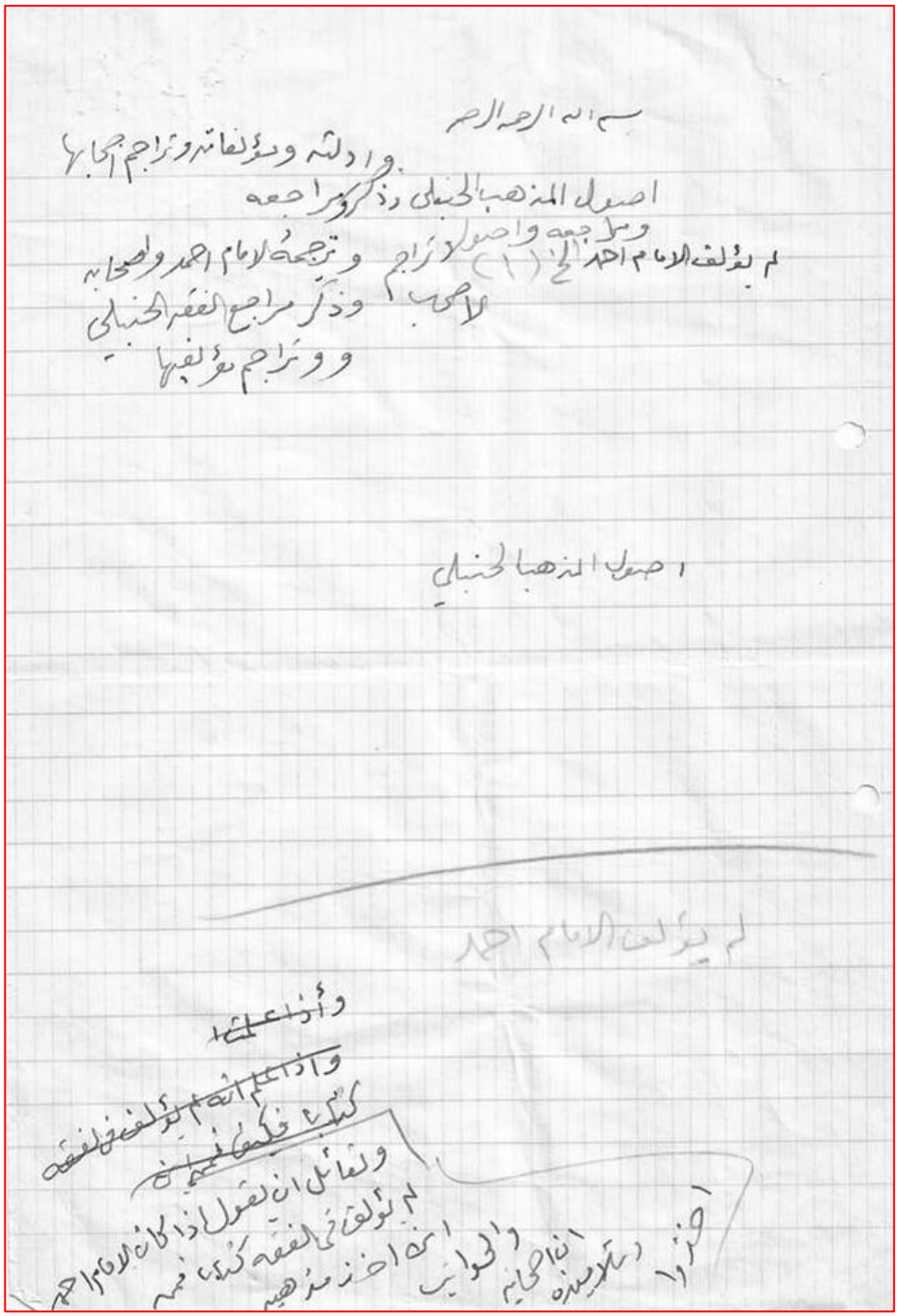

بسم الله الرحمن الرحيم

وأدلته ومؤلفاته وتراجم أصحابه

أصول المذهب الحنبلي وذكر مراجعه

ومراجعه وأصول تراجم وتراجمة الإمام أحمد وأصحابه

لم يؤلف الإمام أحمد إلى (١)

لأصحابه وذكر مراجع الفقه الحنبلي

وتراجم مؤلفيها

أصول المذهب الحنبلي

لم يؤلف الإمام أحمد

وأذاعلت

وإذا علم أنهم لم يؤلفوا في الفقه

كتبا فكيف نسميه

ونسأل أن نقول إذا كان الإمام أحمد

لم يؤلف في الفقه كتبا فمن

أنه أخذ مذهبه

والجواب

آخرون

صورة ورقة العنوان

القسم الثاني:
الكتاب وملحقاته:

سبب التأليف[١]:

فضيلة الأستاذ الجليل/ عثمان الناصر الصالح، رئيس مجلة البحوث العلمية، وفقه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

بالإشارة إلى خطابكم رقم ١٨/ ٢/ م وتاريخ ٢٥/ ٩/ ٩٣ الذي ذكرتم فيه عزم الرئاسة على إصدار مجلة للبحوث العلمية.. ورغبتكم مني الكتابة فيها بمادة علمية تكون زادًا فكريًّا للمسلمين.

أولًا: أحمد الله أن أُسنِدت رئاسة هذه المجلة إلى فضيلتكم، وأرجو الله أن يعينكم، وأن يأخذ بأيديكم إلى ما يرفع شأنها، حتى يحصل المقصود من إصدارها، وحتى تجنى الثمرة اليانعة من قطوفها؛ لأن هذه المجلة بتلك الصفة مما تتجه إليه الأنظار، وتشرئب إليه الأعناق، ويعقد الناس آمالهم عليها، لتكون حصنًا حصينًا، ودرعًا ضافيًا، ومعقلًا من معاقل العلم والإيمان، يجد فيها الباحث طلبته، والمستفتي فتواه، والمناظر حجته، والمستفيد فائدته، لا سيما وهي ستصدر من هذه الديار المقدسة، حيث شع نور العلم والدين الحنيف، وفي مثل هذه الظروف التي عمَّ فيها الجهل بالعلوم الشرعية، وطغت فيه المادة، وانشغل الناس بها عما خُلقوا له،

(١) تعتبر مراسلة الشيخ لرئيس تحرير مجلة البحوث سببًا في التأليف، ولذلك أوردتها قبل الكتاب.

وانتشرت بينهم المذاهب الهدامة، فنسأل الله أن ينفع بها، وأن يثيب القائمين عليها، وكل من ساهم أو شارك فيها بشيء، سواء كان قليلًا أو كثيرًا، والله لا يضيع أجر المصلحين.

ثانيًا: أشكركم على إحسانكم الظن بأخيكم، وأسأل الله أن يجزاكم عني خيرًا. وتجاوبًا مع ما تكرمتم به، فقد لبّيت الطلب، ورأيت أن تكون كلمتي[(١)] في هذه المجلة عن مراجع الفقه الحنبلي، المخطوط منها والمطبوع، وإعطاء القُرّاء فكرة عن كل كتاب منها ومزاياه، وعن مؤلفه، وترجمته، وغير ذلك، لما في ذلك من تنوير الرأي العام عن فقه أئمتنا الحنابلة، وبيان الكتب المؤلفة فيه من مخطوط ومطبوع، سواء في ذلك في الداخل وفي الخارج، وستكون الكتابة على حلقات، في كل عدد حلقة حسب اتساع المجلة، وسأذكر في كل حلقة مراجع البحث تتميمًا للفائدة، لمن أراد الرجوع إلى الأصل، وسأبدأ بالأهم فالأهم، حسبما يتسع له المجال، ويمن الله به من فراغ البال.

وإليكم الحلقة الأولى، وهي ما يختص بإمام المذهب الإمام أحمد بن حنبل، وشيء من لمن ترجمته وحياته، وعن كتابه العظيم: «المسند»، الذي لم يؤلَّف في الحديث مثله، وستأتي الحلقات بعد ذلك تباعًا، إن شاء الله تعالى.

والسلام عليكم[(٢)].

---

(١) كان المؤلف قد كتب عبارة ثم شطب عليها وهي: (فقد توقفت في موضوع الكلمة المطلوبة، واقترح عليّ بعض المشايخ بأن تكون كتابتي في هذه المجلة...).

(٢) وكان الشيخ عثمان الصالح قد بعث كتابًا إلى فضيلته يطلب منه الكتابة في المجلة، انظره في: (أصول البحث الخطية).

أصول المذهب الحنبلي، ومراجعه، ومؤلفاته:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلما طلب مني فضيلة الأستاذ عثمان الناصر الصالح رئيس مجلة البحوث العلمية المشاركة[1] عن مراجع فقه أئمتنا الحنابلة، ومؤلفاتهم في أصول الفقه وفروعه، المطبوعة والمخطوطة، وإعطاء القراء فكرة عن كل كتاب منها، ومزاياه، وعن مؤلفه وترجمة حياته - حسب الإمكان - لما في ذلك من تنوير الرأي العام عن فقه أئمتنا الحنابلة، والتعريف بمؤلفاتهم وتراجم علمائهم.

وبدأت بترجمة إمام المذهب، بل إمام السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، وذكر شيء من ترجمته وحياته، وشيء عن مؤلفاته، وخصوصًا «المسند» الذي لم يؤلف مثله، وستكون الكتابة على حلقات متتابعة إن شاء الله تعالى، وبه الثقة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(١) كتب المؤلف هنا كلامًا، ثم شطب عليه، وهو: المشاركة في مجلته الفتية، والمساهمة بكتابة مقالة (لنشرها في تلك المجلة بادرت إلى هذا الطلب) تتلاءم مع عصرنا الحاضر؛ أشار عليَّ بعض المشايخ بأن تكون الكتابة في التعريف بمراجع فقه أئمتنا...
وما بين القوسين مما كتبه في موضعه ثم شطبه.

ترجمة الإمام أحمد[١]:

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي البغدادي، وشيبان حي من بكر، القبيلة المشهورة من قبائل العرب.

ولد في ربيع الأول - على المشهور - سنة ١٦٤ هجرية في بغداد، وكانت أمه قد حملت به في مرو التي كان يقيم فيها أبوه، والمعروف أن أباه مات بعد ولادته، عن ثلاثين سنة تقريبًا، والإمام أحمد إذ ذاك صغير لا يدرك شيئًا؛ بدليل أنه نفى رؤيته لأبيه وجده.

وكان جدُّه قد انتقل إلى خراسان، وكان واليًا على سرخس في العهد الأموي، ثم انضم إلى صفوف الدعوة العباسية حتى أوذي في هذا السبيل، ويقال: إنه كان قائدًا.

نشأ الإمام أحمد رضي الله عنه يتيمًا، وقامت على تربيته أمه - صفية بنت ميمونة بنت عبد الملك الشيباني[٢] - وترك له أبوه بيتًا في بغداد يسكنه

---

(١) ما قبل هذا ليس موجودًا في المقال الذي نشر في مجلة البحوث، ووجدته في المسودات، ولعله مما حذف عن طريق المجلة، ولم يكن حذفه مناسبًا؛ لأنه جزء من المقال يبين الهدف من الكتابة وعناصرها.

(٢) هكذا ذكر المؤلف رحمه الله اسم والدة الإمام أحمد: (صفية بنت ميمونة بنت عبدالملك)، ولا أظن أن هذا الاسم صحيح، فكيف تنسب إلى أمها ثم لجدها لأمها، وقد مشى على هذا التصحيف عدد من المتأخرين عند ذكرهم ترجمة الإمام أحمد، ولم يتوقف عنده إلا الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «المدخل المفصل» (١/ ٣٣١) فقد كتب بعد ذكره لاسمها: «هكذا وجدته».
وأظنهم تتابعوا على نقله عن المطبوع من كتاب: «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» لابن الجوزي (ص:٤٢)، ويبدو أن هناك تصحيفًا في النسخ الخطية للمحقَّق من كتاب ابن =

وبيتًا آخر يغل غلة ضئيلة، وكان في هذا كشيخه الإمام الشافعي في اليتم والفقر والحاجة وعلو الهمة، تشابهت نشأة التلميذ والأستاذ، ولكل منهما أم تدفعه إلى التقدم والعلو والزيادة من الخير.

نشأ الإمام أحمد رضي الله عنه ببغداد، وتربى فيها تربيته الأولى، وقد كانت بغداد إذ ذاك تموج بالناس الذين اختلفت مشاربهم، وتخالفت مآربهم، وزخرت بأنواع العلوم والمعارف، ففيها: القراء، والمحدثون، والمتصوفة، وعلماء اللغة، والفلاسفة، وغيرهم، فقد كانت حاضرة العالم الإسلامي، وقد توافر فيها ما توافر في حواضر العالم من تنوع المسالك وتعدد السبل وتنازع المشارب ومختلف العلوم، حتى إذا أتم حفظ القرآن وعلم اللغة؛ اتجه إلى الديوان ليتمرن على التحرير والكتابة، ولقد قال في ذلك: كنت وأنا غليِّم أختلف إلى الكتّاب، ثم أختلف إلى الديوان وأنا ابن أربع عشرة سنة.

وكان وهو صبي محل ثقة الذين يعرفونه من الرجال والنساء، حتى إنه ليُروى أن الرشيد وهو بالرقة مع جنده، وكان أولئك الجند يكتبون إلى نسائهم بأحوالهم، فلا يجد النساء غير الإمام أحمد يقرأ لهن ما كتب به إليهن، ويكتب لهن الردود، ولا يكتب ما يراه منكرًا من القول.

= الجوزي، وقد بحثت عمن ذكر اسم والدة الإمام أحمد، فوجدت السفاريني قد ذكر اسمها كاملًا في كتابه: «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية» حيث قال (١/ ٥٥): «واسمها صفية، وهي شيبانية أيضًا، فإنها: صفية بنت ميمون بن عبد الله الشيباني من بني عامر، نزل أبوه بهم، فتزوجها، وجدُّها: عبد الملك بن سوادة بن هند الشيباني من وجوه بني شيبان». اهـ.
فظهر صواب اسمها، والحمد لله رب العالمين.

شبَّ الإمام أحمد على هذا، واستمر في طلب العلم بعزم صادق وجدّ، وأمه تشجعه على ذلك، وترشده، وتدعوه إلى الرفق بنفسه، إذا خشيت عليه الإرهاق، وحكى ذلك الإمام أحمد عنها فقال: كنت ربما أردت البكور في الحديث، فتأخذ أمي بثيابي وتقول: اصبر حتى يؤذن الناس، أو حتى يصبحوا.

وكان اتجاهه إلى الأخذ عن رجال الحديث، ويُروى أن أول تلقيه كان على القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، فقد قال: أول من كتبت عنه الحديث: أبو يوسف، وفي «تاريخ الحافظ الذهبي»: «قال الخلال: كان أحمد قد كَتبَ كُتبَ الرأي، وحفظها، ثم لم يلتفت إليها».

اتجه الإمام أحمد إلى كتابة الحديث من سنة ١٧٩، حينما كان عمره ست عشرة سنة، واستمر مقيمًا في بغداد يأخذ عن شيوخ الحديث فيها، حتى سنة مائة وست وثمانين، وابتدأ في هذه السنة رحلته إلى البصرة، ثم إلى الحجاز واليمن وغيرها، واستمر ملازمًا لشيخه: هشيم بن بشير بن أبي خازم الواسطي حتى سنة وفاته ١٨٣.

قال صالح بن أحمد: «قال أبي: كتبت عن هشيم سنة ١٧٩، ولزمناه إلى سنة ثمانين وإحدى وثمانين واثنين وثمانين وثلاث، ومات في سنة ثلاث وثمانين، كتبنا عنه كتاب الحج نحوًا من ألف حديث، وبعض التفسير، وكتاب القضاء، وكتبًا صغارًا، فقال صالح: يكون ثلاثة آلاف، قال: أكثر». ثم ارتحل في طلب العلم إلى الحجاز وغيره، وقد ذكر ابن كثير تفصيل رحلاته الحجازية في تاريخه: «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٦).

وكان من أبرز الشخصيات التي التقى بها الإمام أحمد أثناء رحلاته وفي إقامته: الإمام الشافعي رضي الله عنه، فقد أخذ عنه، واستفاد منه كثيرًا، وكان الشافعي يجلُّه ويقدره، ويعوِّل عليه في معرفة صحة الحديث أحيانًا، ورشَّحه الإمام الشافعي عند الرشيد لقضاء اليمن، فأبى الإمام أحمد، وقال له: جئت إليك لأقتبس منك العلم؛ تأمرني أن أدخل لهم في القضاء. وكان ذلك في آخر حياة الرشيد - ثم رشحه الشافعي مرة ثانية لقضاء اليمن عند الأمين، فأبى الإمام أحمد، وكان ذلك سنة ١٩٥ هـ.

ودخل الشافعي يومًا على الإمام أحمد بن حنبل، فقال: يا أبا عبد الله! كنتُ اليوم مع أهل العراق في مسألة كذا، فلو كان معي حديث عن رسول الله ﷺ، فدفع الإمام أحمد إليه ثلاثة أحاديث، فقال له: جزاك الله خيرًا.

وقال الشافعي للإمام أحمد يومًا: أنتم أعلم بالحديث والرجال، فإذا كان الحديث الصحيح فعلِّموني، إن شاء يكون كوفيًّا، أو شاميًّا، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحًا.

وهذا من كمال دين الشافعي وعقله، حيث سلَّم هذا العلم لأهله.

وقال عبد الوهاب الورَّاق: ما رأيت مثل أحمد بن حنبل، قالوا له: وأيُّ شيء بان لك من علمه وفضله على سائر مَن رأيتَ؟ قال: رجل سُئل عن ستين ألف مسألة؛ فأجاب فيها بأن قال: (أخبرنا) و(حدثنا).

وقال أبو زرعة الرازي: حفظ أحمد بن حنبل بالمذاكرة عليَّ سبعمائة ألف حديث، وفي لفظ آخر قال أبو زرعة الرازي: كان أحمد يحفظ ألف ألف، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب.

كان الإمام أحمد يقول: فاتني مالك فأخلف الله عليَّ بسفيان بن عيينة؛ وفاتني حماد بن زيد فأخلف الله عليَّ بإسماعيل بن علية.

وكان ملازمًا لكتابة الحديث، فانشغل بذلك عن كل شيء، حتى عن الزواج، فلم يتزوج إلا بعد الأربعين.

وقيل له: يا أبا عبد الله! قد بلغت هذا المبلغ وأنت إمام المسلمين، فقال: مع المحبرة إلى المقبرة، فأنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر.

وقد روى المزني: أن الشافعي قال: ثلاثة من عجائب الزمان: عربي لا يُعرب كلمة، وهو أبو ثور، وأعجمي لا يخطئ في كلمة، وهو الحسن الزعفراني، وصغير كلما قال شيئًا صدَّقه الكبار، وهو أحمد بن حنبل.

وقال الشافعي: خرجت من بغداد؛ ما خلَّفت بها أحدًا أورع ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل.

ولم يزل على ذلك مُكبًّا على الحديث والإفتاء، وما فيه نفعُ المسلمين، والتفَّ حوله أصحابه، يأخذون عنه الحديث والفقه وغيرهما، وألَّف «المسند» في مدة ستين سنة تقريبًا، وكان قد ابتدأ بجمعه في سنة ١٨٠ هـ، أول ما بدأ بطلب الحديث، وسيأتي الكلام على «المسند» إن شاء الله تعالى[(١)]، وألَّف في التفسير، وفي الناسخ والمنسوخ، وفي التاريخ، وفي المقدم والمؤخر في القرآن، وفي جوابات القرآن، وألَّف «المناسك الصغير» و«الكبير»، وفي حديث شعبة، وألَّف كتاب «الزهد»، وكتاب «الرد على الجهمية والزنادقة»، وكتاب «الصلاة»، وكتاب «السنة»، وكتاب «الورع

(١) انظر ما سيأتي، فقد أطال المؤلف في الكلام عن المسند وما لحِقه من شروح وتحقيقات.

والإيمان»، وكتاب «العلل والرجال»، وكتاب «الأشربة»، وجزءًا في «أصول السنة»، و«فضائل الصحابة»، وله قصائد متناثرة، وأجزاء في بعض الأصول والمسائل.

كما نُقل عنه مجموعة من المسائل، منها:

«مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود السجستاني» صاحب «السنن»، وهي مطبوعة، نشرها السيد محمد رشيد رضا بمطبعة المنار، وتقع في (٣٢٨) صفحة، وهي أجوبة على بعض المسائل التي سئل عنها الإمام أحمد في الفقه[(١)].

ومنها: مسائل ابنه عبد الله بن أحمد، و«مسائل إسحاق بن إبراهيم رواية ابن منصور المروزي»، وهي مخطوطة، وتوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق[(٢)]، وغير ذلك من مؤلفاته، رضي الله عنه.

❁ ❁ ❁

ذكر محنته بالقول بخلق القرآن[(٣)]:

كان في بغداد أيام المأمون تيارات ثقافية متضادة: منها ما كان عليه السلف الصالح من أهل السنة والجماعة، المتمثل في حلقات أهل الحديث،

(١) وطبعت كذلك عدة طبعات منها: طبعة مكتبة ابن تيمية بمصر عام ١٤٢٠هـ بتحقيق: طارق عوض الله.

(٢) وقد طبعت «مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله» عن طريق المكتب الإسلامي بتحقيق: زهير الشاويش عام ١٤٠١هـ، كما طبعت مسائل إسحاق بن إبراهيم عن طريق دار الهجرة عام ١٤٢٥هـ بتحقيق: مجموعة من المحققين.

(٣) هذا العنوان موجود في مسودات الكتاب، ولم يُثبت في المجلة.

والفقهاء، وغيرهم ممن يرجعون إلى النصوص الشرعية، ويثبتون لله ما أثبته لنفسه، وما صحَّ عن رسوله ﷺ، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تأويل، ولا تعطيل، ومن أبرز هؤلاء: الإمام أحمد، ومحمد بن نوح، وأحمد بن نصر الخزاعي، وغيرهم.

ومنها: تيار المعتزلة، القائلين بخلق القرآن وتأويل آيات الصفات، وغير ذلك مما هو معروف من مذهبهم: كالقول بالعدل، والتوحيد، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وكان الرشيد يقاوم القول بخلق القرآن، فلم يجرؤ أحد عليه مدة حياته، كما روي عن محمد بن نوح قال: سمعت هارون الرشيد يقول: بلغني أن بشرًا المريسي زعم أن القرآن مخلوق، عليَّ إن أظفرني الله به لأقتلنه قِتلةً ما قتلها أحد قط.

فلما مات الرشيد وتولَّى الأمين أراد المعتزلة حمله على ذلك، فأبى.

فلما تولى المأمون الخلافة، وكان يميل إلى المعتزلة ويقربهم، وكان أستاذه أبو الهذيل العلاف، من زعماء المعتزلة، وكذلك قاضيه أحمد بن أبي دؤاد، فأشار عليه ابن أبي دؤاد بإظهار القول بخلق القرآن، فأظهر القول بذلك عام ٢١٢ هـ.

فكان المأمون يناظر من يغشى مجلسه في ذلك، ولكنه لم يُلزِم بذلك أحدًا، بل ترك الناس أحرارًا فيما يذهبون إليه، فلما كان عام ٢١٨ هـ رأى المأمون حمل الناس - وخصوصًا العلماء والقضاة والمفتين - على القول بخلق القرآن الكريم، وكان المأمون آنذاك في الرقة، فأرسل إلى واليه على

بغداد: إسحاق بن إبراهيم، وهو صاحب الشرطة ببغداد، أن يجمع من بحضرته من القضاة، ويمتحنهم فيما يقولون ويعتقدون في خلق الله القرآن وإحداثه، ويعلمهم أن أمير المؤمنين غير مستعين في عمله بمن لا يقول بهذا القول، وكان ذلك في ربيع الأول من عام ٢١٨هـ.

فثار العلماء حين سمعوا كتاب المأمون إلى نائبه في بغداد، وقال واحد منهم: لقيت ثمانمائة شيخ ونيفًا وسبعين؛ فما رأيتُ أحدًا يقول بهذه المقالة - يعني خلق القرآن-.

وقد حُبس وعُذِّبَ وقُتل في هذه المحنة خلائق لا يحصون كثرة، كما يراه القارئ المتتبع لتلك الحقبة من التاريخ، وصارت هذه المحنة هي الشغل الشاغل للدولة والناس، خاصتهم وعامتهم، وأصبحت حديث مجالسهم وأنديتهم وحاضرتهم وباديتهم، في العراق وغيره، وقام الجدل فيها بين العلماء، ووقع امتحان الأمراء للعلماء والقضاة والفقهاء والمحدثين، في مصر والشام وفارس وغيرها، حتى تناول الإمام البخاري وشيوخه الأجلة الأفذاذ: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ويزيد بن هارون، وزهير بن حرب، وغيرهم من الأئمة، المجمع على جلالتهم وإمامتهم في حفظ السنَّة المطهرة وعلومها.

وأرسل المأمون لصاحب الشرطة في بغداد بأن يوافيه بجواب من امتحن منهم، فوافاه بجوابهم، وإذا هو يتضمن إنكار هذه المقالة والتشنيع على من قال بها، فلم يقتنع المأمون بذلك، فبعث إليه بكتاب ثانٍ يأمره فيه بإشخاص سبعة من المحدثين المشهورين في بغداد، أو ثمانية، وهم: محمد

ابن سعد كاتب الواقدي، وأبو مسلم، ويحيى بن معين، وزهير بن حرب، وإسماعيل بن داود، وإسماعيل بن أبي مسعود، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، لكي يمتحنهم، وفي مقدمتهم: أحمد بن حنبل، إلا أن ابن أبي دؤاد حذف اسم الإمام أحمد من القائمة، لمعرفته بصلابته وشدته في هذا الأمر.

ثم أمر المأمون بعد ذلك بحمل الإمام أحمد ومحمد بن نوح إليه في طرسوس، فحملا إليه بأغلالهما، فأما محمد بن نوح فمات في أثناء الطريق قبل أن يصل، وأما الإمام أحمد ومرافقوه فبلغهم وفاة المأمون قبل وصولهم، فعادوا إلى بغداد، وأُلقي الإمام أحمد في الحبس، ويقال: إن الإمام أحمد دعا على المأمون، وكانت وفاة المأمون في عام ٢١٨هـ.

ثم تولى الخلافة المعتصم، وكان المأمون قد أوصاه بتقريب ابن أبي دؤاد، والاستمرار بالقول بخلق القرآن، وأخذ الناس بذلك، وكان الإمام أحمد في السجن، فاستحضره من السجن، وعقد له مجلسًا مع ابن أبي دؤاد وغيره، وجعلوا يناقشونه في خلق القرآن، والإمام أحمد يستدل عليه بالنصوص الواردة، ويقول لهم: أعطوني دليلًا من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ، وانفضَّ المجلس ذلك اليوم دون شيء، وأمر المعتصم برده إلى السجن.

وفي اليوم التالي: أُحضِر من السجن، وعُقِد المجلس، وكان موقفه رائعًا جليلًا، كموقفه في الأمس، ورغم المحاولات والمناقشات صَمَّم الإمام أحمد على كلامه، وفشل القوم كفشلهم بالأمس، وانفضَّ الاجتماع، ورُدَّ الإمام أحمد إلى السجن، وفي اليوم الثالث أُعيد انعقاد المجلس، وأُحضر الإمام أحمد من السجن، وأُعيدت المناقشة.

وكان المعتصم عند عقد مجلس المناظرة قد بسط بمجلسه بساطًا، ونصب كرسيًّا جلس عليه، وازدحم الناس إذ ذاك، كازدحامهم أيام الأعياد، وكان مما دار بينهم أن قال للإمام أحمد: ما تقول في القرآن؟ فقال: كلام الله غير مخلوق، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، قال: هل عندك حجة غير هذا؟ قال: نعم، قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢﴾ [الرحمن: ١، ٢]، ولم يقل: خلق القرآن، وقال تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ١، ٢]، ولم يقل: المخلوق، فقال المعتصم: أعيدوه للحبس، وتفرَّقوا، فلما كان من الغد جلس المعتصم مجلسه ذلك، وقال: هاتوا أحمد بن حنبل، فاجتمع الناس، وسُمِعت لهم ضجة ببغداد، فلما جيء به، وقف بين يديه والسيوف قد جُرِّدت، والرِّماح قد رُكزت، والأتراس قد نُصبت، والسياط قد طُرحت.

فسأله المعتصم عما يقول بالقرآن، قال: أقول: غير مخلوق، وأستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ الآية [السجدة: ١٣]، قال: فإن يكن القول من الله تعالى فإن القرآن كلام الله.

وأحضر المعتصم له الفقهاء والقضاة، فناظروه بحضرته ثلاثة أيام، وهو يناظرهم، ويظهر عليهم بالحجج القاطعة، ويقول: أعطوني دليلًا من كتاب الله أو كلام رسوله ﷺ. فقال المعتصم: قهرنا أحمد، وحلف ليضربنه بالسياط، وأمر الجلادين فأحضِروا، ولما جيء بالسياط نظر إليها المعتصم، فقال: ائتوني بغيرها.

قال أبو عبد الله: ثم صُيِّرت بين العُقابين[١]، فعُلِّق الإمام أحمد بالعُقابين، ورُفِع حتى صار بينه وبين الأرض مقدار قبضة، قال الإمام أحمد: وشُدّت يداي، وجيء بكرسي فوُضع له - يعني للمعتصم - وابن أبي دؤاد قائم على رأسه، والناس أجمعون قيام ممن حضر، فقال لي إنسان ممن شهدني: خذ بنابي الخشبتين بيدك، وشُدَّ عليهما، فلم أفهم ما قال، قال: فتخلَّعت يداي لـمَّا شُدِّدت، ولم أمسك الخشبتين، قال أبو الفضل - يعني ابنه صالحًا - ولم يزل أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يتوجع منهما من الرسغ إلى أن توفي.

قال أبو عبد الله: فقلت: يا أمير المؤمنين! إن رسول الله ﷺ قال: **«لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث»**.... الحديث[٢]، فبِم تستحل دمي، وأنا لم آت شيئًا من هذا، يا أمير المؤمنين! اذكر وقوفك بين يدي الله عَزَّوَجَلَّ، كوقوفي بين يديك، يا أمير المؤمنين! راقب الله.

فلما رأى المعتصم ثبوت أبي عبد الله وتصميمه؛ لان، فخشي ابن أبي دؤاد من رأفته عليه، فقال: يا أمير المؤمنين! إن تركته قيل: إنك تركت مذهب المأمون، وسخطتَ قوله، أو أن يُقال: غَلبَ خليفتين، فهاجه ذلك، وطلب كرسيًّا جلس عليه، وقام ابن أبي دؤاد وأصحابه على رأسه، ثم قال للجلادين: تقدموا، وجعل أحدهم يتقدم إلى الإمام أحمد، فيضربه سوطين،

---

(١) العُقابان: بضم العين، خشبتان يوضع بينهما الرجل ليجلد. انظر: «تاج العروس» (٣/ ٤١٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ ...﴾ (٦٨٧٨)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب ما يباح به دم المسلم (١٦٧٦).

ثم يتنحى، ثم يتقدم الآخر فيضربه سوطين، والمعتصم يحرضهم على التشديد في الضرب، ثم قام إليه المعتصم، وقال له: يا أحمد! علامَ تقتل نفسك، إني والله عليك لشفيق، فما تقول؟ فيقول الإمام أحمد: أعطوني دليلًا من كتاب الله وسنة رسوله حتى أقول به.

ثم رجع المعتصم، فجلس، فقال للجلاد: تقدَّم، وحرضه على إيجاعه بالضرب، ويقول: شُدُّوا، قطع الله أيديكم، قال الإمام أحمد: فذهب عقلي عند ذلك، فلم أُفِق إلا وقد أفرج عني، ثم جيء بي إلى دار إسحاق بن إبراهيم، فحضرتْ صلاة الظهر فصليت، فقالوا: صلّيتَ والدم يسيل منك؟ فقلت: قد صلى عمر رضي الله عنه وجرحه يثعب دمًا، وكان ذلك في رمضان سنة ٢١٨هـ.

ثم نُقل أحمد إلى بيته، واستقر فيه، حيث لم يقوَ على السير، فلما برئت جراحه، وقوي جسمه خرج إلى المسجد، وصار يدرس في المسجد، ويملي الحديث حتى مات المعتصم.

فلما تولى الواثق منع الإمامَ أحمد من الاجتماع بالناس، وقال: لا تساكنّي في بلد أنا فيه، فأقام الإمام ببغداد مختفيًا لا يخرج إلى صلاة ولا غيرها، حتى مات الواثق، وذلك مدة خمس سنوات تقريبًا.

فلما تولى المتوكل الخلافة سنة ٢٣٢هـ بقيت المحنة قائمة خلال عامين من حكمه، ثم رفعت سنة ٢٣٤هـ، وكانت قد بدأت من السنة الأخيرة من خلافة المأمون وهي سنة ٢١٨هـ، وانتهت في السنة الثانية أو الثالثة من خلافة المتوكل سنة ٢٣٤هـ، حيث أوقفَ المتوكل أخذ الناس

بالمحنة، وأصدر إعلانًا عامًّا في كافة أنحاء الدولة، نهى فيه عن القول بخلق القرآن، وتهدد من يخوض في ذلك بالقتل، فعمَّ الناس الفرح في كل مكان، وأثنوا على سجايا الخليفة ومآثره، ونسوا شروره ورذائله، وسُمع الدعاء له من كل جانب، وذُكر اسمه مع اسمي الخليفتين أبي بكر وعمر، وعمر بن عبد العزيز.

وكان المتوكل يكره العلويين، ويسرف في مطاردتهم، فجعل المعتزلة يحيكون دسائسهم لدى الخليفة ضد الإمام أحمد، ويتهمونه بالجنوح إلى العلويين، وتتطور المحنة لتأخذ لونًا آخر، وتشتد الرقابة على الإمام أحمد، وامتدت أعناق أهل الفتنة، فاتهموا الإمام أحمد لدى الخليفة أنه يؤوي في بيته أحد العلويين، ذوي القدر الخطير، ويثور الخليفة فيرسل من فوره إلى بغداد، لمفاجأة بيت الإمام أحمد، والقبض على العلوي المزعوم.

وفي ليلة من الليالي بعد أن نام الناس، وهدأت الحركة، وأرخى الليل سدوله على بغداد الهادئة الساكنة، سمع الإمام أحمد دقًّا عنيفًا على باب داره، فقام إلى الباب ففتحه، فإذا به أمام رجلين وامرأتين، أما الرجلان فهما: مظفر حاجب عبد الله بن إسحاق نائب بغداد، والآخر ابن الكلبي صاحب البريد، وأما المرأتان: فمهمتهما هي مهمة البوليس النسوي في أيامنا هذه.

قال مظفر: يقول لك الأمير: إن أمير المؤمنين كتب إليه أن عندك طِلْبَته العلوي، وقال ابن الكلبي: نعم، إنك تؤوي في بيتك علويًّا من أعداء أمير المؤمنين، وقد جئنا لأخذه، فقال الإمام أحمد: إني لا أعرف هذا، ولا أرى سوى طاعة أمير المؤمنين في العسر واليسر والمنشط والمكره

والأثرة، وسكت الإمام قليلًا سكتة، تذكَّر فيها حرمانه من المسجد بدون مسوغ، واستأنف يقول: إني أتأسف عن تأخري عن الصلاة، وعن حضور الجمعة ودعوة المسلمين.

قال ابن الكلبي: قد أمرني أمير المؤمنين أن أحلِّفك ما عندك طلبته، أفتحلف؟ قال الإمام أحمد: إن استحلفتني حلفتُ، فأحلفه ابن الكلبي بالله، فحلف، وبالطلاق، فحلف، وكان نساء الدار والصبيان قد حضروا، وحضر ابنه صالح، فقال ابن الكلبي: أريد أن أفتش منزلك ومنزل ابنك صالح، وقام مظفر وابن الكلبي ففتشا البيت، وفتشت المرأتان النساء، فلم يعثروا على شيء، وفتشا بيت صالح، فلم يجدا شيئًا، وفتشت المرأتان أماكن الحريم، وجاءوا بشمعة فأدلوها في البئر، وانصرفوا بعد أن لم يجدوا شيئًا.

وتولى ابن الكلبي وصف حال الإمام أحمد للمتوكل، من احتباسه عن الجمعة والجماعة بدون مسوغ، ومن صدق لهجته فيما يُكِنُّ لأمير المؤمنين من السمع والطاعة في المنشط والمكره، ومن براءته مما عزاه إليه خصومه، وأذن الله بانكشاف الغمة، فجاءه بعد يومين كتاب من علي بن الجهم أن أمير المؤمنين قد صحَّ عنده براءتك مما قُذفت به، وكان أهل البدع قد مدوا أعناقهم، فالحمد لله الذي لم يشمتهم بك.

وأقبلت الخلافة على الإمام تخطب وده، وتطلب المؤانسة بقربه، والتبرك بدعائه، وأخذت الأيام تُدبر مولية عن المعتزلة، فمرض ابن أبي دؤاد بالفالج، وجاء بعض أعيان الدولة يتقربون إلى الإمام أحمد بذكر ما نزل بابن أبي دؤاد، ويومئون إلى أن كرامة الإمام على الله أوجبت ذلك

القصاص، فلم يلتفت إليهم الإمام أحمد، وصمت ولم يرد، وظهر عليه التبرم بما قالوا.

ومضت الأيام في إدبارها على المعتزلة، فغضب الخليفة على ابن أبي دؤاد، وقبض على أبنائه، وصادر أملاكه وأمواله وجواهره، وأخذ ابن أبي دؤاد إلى بغداد بعد أن أشهد عليه ببيع ضياعه، فكان يأتي إلى الإمام أحمد من يحمل إليه تلك الأنباء، فيكرم نفسه أن تنزل إلى مستوى الشماتة الرخيص، بل كان الخليفة نفسه يرسل إليه كأنه يستفتيه فيما يرى من مصير أموال ابن أبي دؤاد، فكان يسكت ولا يجيب بشيء، وهو موقف جدير أن يلقي على الناس دروسًا في عظمة النفس، وشدة الإقبال على جلائل الأمور، والانصراف عن سفاسفها وتوافهها، رحم الله الإمام أحمد، لقد كان إمامًا في كل مكرمة.

ثم أرسل إليه الخليفة المتوكل كتابًا يقول فيه: قد صحَّ نقاء ساحتك، وقد أحببت أن آنس بقربك، وأتبرك بدعائك، وقد وجهت إليك بعشرة آلاف درهم، معونة على سفرك، وفرح آل الإمام أحمد بالعافية تُقبِل، مع السعة والجاه، وحلَّ بالدار نشاط وأنس، ودبَّ فيها بعد الوحشة دبيب الحركة بمن صار يغشاها من رسل الخليفة وكبار رجال الدولة.

قال ابنه صالح: لما جاء كتاب المتوكل بالمال ناداني أبي في جوف الليل، فقمت إليه، فإذا به يبكي، فلما رآني قال: ما نمت ليلتي هذه، سلمت من هؤلاء، حتى إذا كان في آخر عمري بُليت بهم.

فلما كان الصباح جاء الحسين البزاز والمشايخ، فقال: يا صالح!

جئني بالميزان وبالدراهم، ثم أخذ يزن المال، ويقول: وجهوا هذا إلى أبناء المهاجرين، وهذا إلى أبناء الأنصار، وهذا لفلان ليفرق في ناحيته، وهذا لفلان، وهكذا حتى فرَّقها كلها، فلما فرَّقها أحسَّ أنه فرَّق معها كربته، وتنفس الصعداء، ونفض الكيس، ثم تصدق به.

وكان لا بد للإمام أحمد من تلبية أمر الخليفة، لا خضوعًا لقوة السلطان، بل وفاء لحق السمع والطاعة، الذي فرضه الإسلام لأولي الأمر في غير معصية، فخرج من بغداد إلى سامراء، ومعه يعقوب المعروف بقوصرة، وهو الرسول الذي حضر إليه من لدن الخليفة بالمال والخطاب، وخرج معه بعض بنيه، وكان يعقوب شديد السرور بنجاح مهمته، فقد قَبِل الإمام أحمد بن حنبل أن يخرج معه، وكان يدرك مبلغ السرور الذي سيدخل قلب أمير المؤمنين بذلك.

نزل الإمام بسُرَّ مَنْ رأى[1] ضيفًا على أمير المؤمنين، ولم يكن للخليفة من همٍّ بعد أن عرف كل شيء عن الإمام أحمد؛ إلا أن يرضيه، وألَّا يحمله على شيء يكرهه.

عرف الخليفة أن الإمام أحمد لا يقبل ماله، فلم يكن له بد من النزول على رغبته واحترام إرادته، ولكن لا بد من أن يصله في قرابته، فليكن المال لأهله وبنيه، دون أن يعلم، وتسلَّم صالح ابنه بأمر الخليفة عشرة آلاف على الفور، مكان التي فرَّقها أبوه ببغداد، على أبناء المهاجرين والأنصار وسواهم.

---

(١) اسم مدينة، صارت تنطق اليوم: سامراء.

وَعرَف رجال القصر لهفة الخليفة وشدة إقباله على الإمام أحمد، وإكباره له، فأقبلوا عليه بمثل ما أقبل سيدهم، كلٌّ يخطب وده، ويبتغي إليه المنزلة، ويحاول أن يسره بما يستطيع.

أمر الخليفة أن تُفرش الدار التي هُيئت له بالفُرُش الوثيرة، وأن ترتب له ومن معه من بنيه مائدة شهية واسعة، وأمر أن يقطع له ملابس فاخرة: طيلسان، وقلنسوة، وشارات رسمية من السواد الذي اختارته الدولة العباسية شعارًا لها.

ويحضر يحيى بن خالد فيقول: إن الخليفة أمرني أن أصير لك مرتبة في أعلى، ويصير ولده المعتز في حجرك، تؤدبه بما شئت من أدب القرآن وسنة رسول الله ﷺ.

وجاء يحيى في اليوم التالي يدعوه أن يركب إلى دار المعتز، ويقول في لهجة مهذبة: تركب يا أبا عبد الله، فيقول الإمام أحمد: ذاك إليكم، وكان يومًا مشهودًا في القصر، ألبسوه هناك الطيلسان، وما أمر له به الخليفة من ألوان الثياب والشارات، ويقول بعض الخدم: إن الخليفة كان مع أمه مستترين خلف ستار من ستور القصر، يرقب في خفاء ما يكون من الإمام أحمد، فلما رآه يدخل أخذته خفة وغشيته هزة من الفرح، ولمع السرور في عينيه، وقال: يا أمه! قد أنارت الدار بدخول أحمد.

يقول ابنه صالح: لما عاد أبي من القصر إلى الدار التي أعدت له، نزع عنه الثياب التي أُنعِم بها عليه، وجعل يبكي ويقول: سلمتُ من هؤلاء منذ ستين سنة، حتى إذا كان في آخر عمري بُليت بهم، ما أحسبني سلمت من

دخولي على هذا الغلام، فكيف بالخليفة الذي يجب نصحه من وقت أن تقع عيني عليه، إلى أن أخرج من عنده؟! ثم التفت إلى الملابس، وقال لابنه: وجِّه بهذه الثياب إلى بغداد لتباع، وحذار أن يشتري أحد منكم شيئًا منها.

أما الفُرُش الوَثيرة الطرية؛ فقد نحَّى نفسه عنها، وألقى بنفسه على مضريَّة خشنة له، ونظر إلى حجرة في جانب الدار، فأمر أن يحوَّل إلى ركن منها، وأن لا يسرج فيها سراج قط، وأما المائدة فقد عافها فلم يدخل بطنه شيء منها، وكانت شهية حافلة.

وأخيرًا: بلغ الضجر بالإمام أحمد كل مبلغ، وبرم بكل شيء، وزهد في كل شيء، ولم يعد أبغض إليه من أن يلقى رجال الخليفة، حتى كان يدعهم مع بنيه في الدهليز، ويقبل على صلاته ما شاء الله، وكان المرض ينزل به، فيراه عافية سابغة، لما فيه من عافية احتجابه عنهم.

اشتكت عينه مرة، فلما برئت ضاق ببرئها، وقال لولده صالح: ألا تعجب، كانت عيني تشتكي، فتمكث حينًا حتى تبرأ، ثم هي في هذه المرة تبرأ في سرعة، والله لقد تمنيت الموت في الأمر الذي كان أيام المعتصم، وإني لأتمنى الموت في هذا، إن هذا فتنة الدنيا، وكان ذاك فتنة الدين، نعوذ بالله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن.

[مرضه ووفاته][1]:

وأما مرضه ووفاته: فإنه مرض تسعة أيام، قال ابنه عبد الله: سمعت أبي يقول: استكملت سبعًا وسبعين سنة، فحُمَّ من ليلته، وهو محموم يتنفس تنفّسًا شديدًا، وقال صالح: وكنت قد عرفت علته، وكنت أمرِّضه إذا اعتلَّ.

وجاء الفتح بن سهل إلى الباب ليعوده، فحجبه، وأتى ابن علي بن الجعد فحجبه، وكثر الناس، فقال لي: أي شيء ترى؟ قلت: تأذن لهم فيدعون لك، قال: أستخير الله تعالى، فأذن لهم، فجعلوا يدخلون عليه أفواجًا، ويسلِّمون عليه، ويردُّ عليهم بيده، ويسألونه عن حاله، ويدعون له، حتى تمتلئ الدار، ثم يخرجون، ويدخل فوج آخر، وكثر الناس، وامتلأ الشارع، وأغلقنا باب الزقاق، وجاء رجل من جيراننا قد خضب فسُرَّ به، وقال: إني لأرى الرجل يجيء شيئًا من السنة فأفرح به، فدخل فجعل يدعو له، فيقول أبي: ولجميع المسلمين.

وجاء رجل فقال: تلطَّف لي بالإذن عليه، فإني قد حضرت ضربه يوم الدار، وأريد أن أستحله، فقلت له، فأمسك، فلم أزل به حتى قال: أدخله، فأدخلته فقام بين يديه، وجعل يبكي، وقال: يا أبا عبد الله! أنا كنت ممن حضر ضربك يوم الدار، وقد أتيتك، فإن أحببت القصاص فأنا بين يديك، وإن رأيت أن تحلني فعلتَ، قال: على أن لا تعود لمثل ذلك، قال: نعم، قال: فإني جعلتك في حلٍّ، فخرج يبكي، وبكى من حضر من الناس.

ثم قال: وجِّه فاشتر تمرًا، وكفِّر عني كفارة يمين، فأخبرته بأني قد فعلت، قال: الحمد لله، ثم قال: اقرأ عليَّ الوصية، فقرأتها، فأقرَّها، وكنت

---

(١) العنوان من وضع المحقق.

أنام إلى جنبه، فإذا أراد حاجة حرَّكني، فأناوله، وجعل يحرك لسانه، ولم يئن إلا في الليلة التي توفي فيها، ولم يزل يصلي قائمًا، أمسكه، فيركع ويسجد، وأرفعه في ركوعه، ولم يزل عقله ثابتًا.

وتسامع الناس بمرضه، وكثروا، وسمع السلطان بكثرة الناس، فوكَّل ببابه وباب الزقاق المرابطةَ وأصحاب الأخبار، ثم أغلق باب الزقاق حتى تعطل بعض الباعة، وحيل بينهم وبين البيع والشراء، وكان الرجل إذا أراد أن يدخل إليه ربما دخل من بعض الدور، وربما تسلق، وجاء أصحاب الأخبار فقعدوا على الأبواب، وجاءه صاحب ابن طاهر فقال: إن الأمير يقرئك السلام، وهو يشتهي أن يراك، فقال: هذا مما أكرهه، وأمير المؤمنين قد أعفاني مما أكره، وأصحاب الخبر يكتبون بخبره إلى العسكر، والبُرد تختلف كل يوم، وجاء بنو هاشم فدخلوا عليه، وجعلوا يبكون، وجاء قوم من القضاة وغيرهم، فلم يُؤذن لهم.

فلما كان قبل وفاته بيوم أو يومين قال: ادعوا لي الصبيان، بلسان ثقيل، فجعلوا ينضمون إليه، وجعل يشمهم ويمسح بيده على رءوسهم، وعينه تدمع، فقال له رجل: لا تغتم لهم يا أبا عبد الله، فأشار بيده، فظننا أن معناه: إني لم أرد هذا المعنى.

وكان يصلي قاعدًا، ويصلي وهو مضطجع، لا يكاد يفتر، ويرفع يده في إيماء الركوع، واشتدت علته يوم الخميس، ووضّأته، فقال: خلِّل الأصابع.

وثقُل ليلة الجمعة، فلما كان يوم الجمعة الموافق اثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول عام ٢٤١هـ توفي صدر النهار، لساعتين منه[(١)].

(١) قال المؤلف في كتابه «كشكول ابن عقيل» (٢٤٣) تحت عنوان: وفاة الأئمة الأربعة:
=

فصاح الناس، وعلت الأصوات بالبكاء، حتى كأن الدنيا قد ارتجت، وامتلأت السكك والشوارع، وقال صالح: وجّه ابن طاهر - يعني نائب بغداد - بحاجبه مظفر، ومعه غلامين، معهما مناديل فيها ثياب وطيب، فقلت: أقرئ الأمير السلام، وقل له: إن أمير المؤمنين قد كان أعفاه في حياته مما كان يكره، ولا أحب أن أتبعه بعد موته بما كان يكرهه في حياته.

وقد كانت الجارية غزلت له ثوبًا عشاريًّا، قوِّم بثمانية وعشرين درهمًا، ليقطع منه قميصين، فقطعنا له لفافتين، وأخذنا من فوران[1] لفافة أخرى، فأدرجناه في ثلاث لفائف، واشترينا له حنوطًا، وفرغ من غسله وكفناه، وحضر نحو مائة من بني هاشم ونحن نكفنه، وجعلوا يقبلون جبهته، حتى رفعناه على السرير.

وقال صالح: وجّه الأمير ابن طاهر فقال: من يصلي عليه؟ قلت: أنا، فلما صرت إلى الصحراء إذا ابن طاهر واقف، فخطا إلينا خطوات، وعزانا، ووضع السرير، فلما انتظرت هنيهة، تقدمت وجعلت أسوي صفوف الناس، فجاءني ابن طاهر[2]، فقبض هذا على يدي، ومحمد بن نصر على

=

نظمت تاريخ قوم ... هم من النجم أهدا
أبو حنيفة سيف (١٥٠) ... ماضي الشبا ليس يصدا
ومالكٌ قطع (١٧٩) ضدٍّ ... بفضله قد تبدَّا
والشافعيّ دُرٌّ (٢٠٤) علمٍ ... به تنظَّم عقدا
وأحمدُ رام (٢٤١) فضلًا ... فنال علمًا ومجدا

(١) هو لقب أحد أصحاب الإمام أحمد، واسمه: عبدالله بن محمد بن المهاجر.

(٢) هكذا ذكر المؤلف، وأظن هناك سقطًا في الكلام، تمامه ما في «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (٥٥٥): «فجاءَني ابن طالوت ومحمد بن نصر، فقبض هذا على يَدي، وهذا على يدي».

يدي، وقالوا: الأمير، فمانعتهم، فنحّياني وصلَّى، ولم يعلم الناس بذلك، فلما كان من الغد علم الناس، فجعلوا يجيئون ويصلون على القبر، ومكث الناس ما شاء الله يأتون فيصلون على القبر، فكانت الصفوف من الميدان إلى قنطرة باب القطيعة، سوى ما كان في الأطراف والحواري والسطوح والمواضع المتفرقة، ومن كان في السفن في الماء، وقد حُزر من حضر جنازته فكانوا سبعمائة ألف، وقيل: ثمانمائة ألف، وقيل: بلغوا ألف ألف وثلاثمائة ألف، وقيل غير ذلك، مما يدل على أنهم جمع غفير. وكان رضي الله عنه يقول في حال صحته: قولوا لأهل البدع: بيننا وبينكم يوم الجنائز.

❁ ❁ ❁

[مما صنف في ترجمته][1]:

وقد صنفت في ترجمته مصنفات مستقلة، منها: «المناقب» لأبي الفرج بن الجوزي في مجلد، ومنها لأبي إسماعيل الأنصاري في مجلدين، ومنها لأبي بكر البيهقي في مجلد، ومنها لأبي زهرة مجلد، ومنها لأحمد الدومي في مجلد، وغير ذلك، عدا ما في غضون كتب التاريخ والتراجم من ذكر مناقبه، وثناء الناس عليه، رحمه الله وسائر أئمة المسلمين.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم[2].

❁ ❁ ❁

(١) العنوان من وضع المحقق.

(٢) هذه خاتمة المقال الذي نشر في المجلة، تركتها كما هي، وما سيأتي بعد ذلك فهو مما تم تنسيقه من المسودات.

التعريف بمراجع فقه الحنابلة ومؤلفاتهم المطبوعة والمخطوطة[١]:

لم يؤلف الإمام أحمد بن حنبل في الفقه كتابًا كما أَلَّف غيره من الأئمة[٢]، كمالك وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم؛ لأنه كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي، وما ذلك إلا ليتوفر الالتفات إلى الأخذ بالدليل[٣]، ويزرع في القلوب التمسك بالأثر، وقال يومًا لعثمان بن سعيد: لا تنظر في كتب أبي عبيد، ولا فيما وضع إسحاق ولا سفيان ولا الشافعي ولا مالك، وعليك بالأصل.

وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: سألتُ أحمد عن كتب أبي ثور، فقال: كتاب ابتدع، فهو بدعة، ولم يعجبه وضع الكتب، وكذلك كان يكره أن يكتب شيء من رأيه وفتواه.

وكان يحب توفر الالتفات إلى النقل، وكان قد أشغل أوقاته في جمع السُّنَّة والأثر وتفسير كتاب الله تعالى، ولم يؤلف كتابًا في الفقه، وكان غاية ما كتب فيه «رسالة[٤] في الصلاة»، كتبها إلى إمام صلَّى وراءه فأساء في صلاته، وهي رسالة قد طبعت ونشرت، وانتفع بها الناس قديمًا وحديثًا.

---

(١) قبل هذا العنوان في المسودة: (بسم الله الرحمن الرحيم)، تركتها اكتفاء بذكرها أول الكتاب.

(٢) قال المؤلف في كتابه «كشكول ابن عقيل» (ص: ٣٩)، تحت عنوان: مصنفات الإمام أحمد: لم يصنف الإمام أحمد كتابًا في الفقه، وإنما تصانيفه في الحديث والتفسير والآداب، وكلها في الحديث الذي يستنبط منه المسائل الفقهية.

(٣) كان في الأصل كلمة (النقل) ثم كتب المؤلف فوقها: الأخذ بالدليل.

(٤) كتب المؤلف هنا فوق كلمة رسالة: (في المناسك) ولعله كان ينوي الكلام عن رسالة الإمام أحمد في ذلك.

فعلمَ اللَّه منه حسن نيته وقصده، فكتب عنه أصحابه من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سِفرًا، انتشرت كلها في الآفاق، كما سيأتي بيانه.

وكان أوسع الأئمة معرفة بحديث رسول اللَّه ﷺ، كما يعلم ذلك من اطَّلع على «مسنده» المشهور، وأكثرهم تتبعًا لمذاهب الصحابة والتابعين، فلذلك كان مذهبه مؤيدًا بالأدلة السمعية، حتى كأنه ظهر في القرن الأول لشدة اتباعه للقرآن والسنة.

قال القاضي أبو يعلى: إنما اخترنا مذهب أحمد على مذهب غيره من الأئمة، ومنهم من هو أسنُّ منه وأقدم هجرة، مثل: مالك وسفيان وأبي حنيفة؛ لموافقته الكتاب والسنة والقياس الجلي، فإنه كان إمامًا في القرآن، وله فيه التفسير العظيم، وكَتبَ من علم العربية ما اطلع به على كثير من معاني كلام اللَّه ﷻ.

وكانت فتاوى الإمام أحمد هي وفتاوى الصحابة كأنها تخرج من مشكاة واحدة، حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان.

إلا أنه كان رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى لشدة ورعه ينهى عن كتابة كلامه، ليبقى باب الاجتهاد لمن هو أهل له مفتوحًا، وليعلم القوم أن فضل اللَّه لا ينقطع، وأن خزائنه لم تنفد، على عكس ما يدعيه القاصرون، وينتحله المبطلون، ولحسن نيته قيَّض اللَّه من دوَّن فتاواه وجمعها ورتبها، حتى بلغت أكثر من ثلاثين سفرًا، وصار له مذهب مستقل، ومعدود بين الأئمة الذين دوَّنوا وألَّفوا.

ثم هيَّأ الله له أتباعًا وأصحابًا سلكوا في روايته مسلك الاجتهاد - كما ستعلمه مما سيأتي- وألَّفوا في ذلك المطولات والمتوسطات والمختصرات، فجزاهم الله خيرًا، إلا أن لهم اصطلاحات متفرقة في غضون الكتب لا يعلمها إلا المتقنون، وسلكوا مسالك لا يدركها إلا المحصلون، وأصاب هذا المذهب ما أصاب غيره من تشتت كتبه حتى آلت إلى الاندراس إلا بقية مما يتداوله الناس.

ثم جاء أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر الخلال، فصرف عنايته إلى جمع علوم الإمام أحمد بن حنبل، وإلى كتابة ما روي عنه، وطاف لأجل ذلك البلاد، وسافر للاجتماع بأصحاب الإمام أحمد، وكتب ما روي عنه بالإسناد، وتتبع في ذلك طرقه من العلو والنزول، وصنَّف كتبًا في ذلك، منها: كتاب «الجامع»، وهو في نحو مائتي جزء، ولم يقارنه أحد من أصحاب الإمام أحمد في ذلك، وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، هذا ما ذكره ابن الجوزي في «المناقب»، من أن جامع الخلال في نحو من مائتي جزء[(١)].

وقال ابن القيم في «أعلام الموقعين»: «وجمع الخلال نصوصه في «الجامع الكبير»، فبلغ نحو عشرين سفرًا أو أكثر». انتهى[(٢)].

ولا معارضة بين قوليهما، لأن المتقدمين كانوا يطلقون على الكراس وعلى ما يقرب من الكراسين جزءًا، وأما السِّفر فهو ما جمع أجزاء، فتنبه.

(١) «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص: ٦٨٢).
(٢) «أعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم (١/ ٢٣).

ومن ثَمَّ كان «جامع الخلال» هو الأصل لمذهب الإمام أحمد، فنظر الأصحاب فيه، وألَّفوا كتب الفقه منه.

وكان من جملة من سلك في مذهبه مسالك الاجتهاد في ترجيح الروايات المنقولة عنه، بعضها على بعض: عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم الخرقي، فإنه صنَّف في مذهب الإمام أحمد «مختصره» المشهور، الذي شرحه القاضي أبو يعلى، وشيخه ابن حامد، وموفق الدين المقدسي في كتابه «المغني»، وغيرهم.

قال أبو إسحاق البرمكي: عدد مسائل الخرقي ألفان وثلاثمائة مسألة، وكانت وفاة الخرقي في دمشق سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، فإن الخلال لـمَّا جمع الروايات عن الإمام أحمد ومهَّدها في كتبه أخذ الأصحاب في الجمع وتدوين المذهب، وتأليف كتب الفقه، فجزاهم الله خيرًا[(١)].

[(٢)] وكانت فتواه مبنية على خمسة أصول، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «أعلام الموقعين»: «وكان في بغداد إمام أهل السنة على الإطلاق: أحمد بن حنبل، الذي ملأ الأرض علمًا وحديثًا وسنة، وكانت فتواه مبنية على خمسة أصول:

(١) كتب المؤلف على حاشية هذه الصفحة: نقل من «المدخل» لابن بدران بتصرف يسير/ ١٢٤-١٢٥.

(٢) ورد في مسودة لم تبيض هذا النص: «وقد تتبع أصحابه فتاواه وأجوبته ودونوها فبلغت مجلدات، واستخلصوا منها ما كان هو المعتمد في المذهب، وممن قام بهذا أبو بكر الخلال، فإنه طاف البلدان وتتبع ما لدى أصحاب الإمام أحمد من المسائل والأجوبة والفتاوى ودونها حتى بلغت مجلدات، فكان له الفضل في تدوينها، قال ابن القيم في «أعلام الموقعين»: «بلغت عشرين سفرًا»، ويسمى كتابه هذا: «جامع الروايات»، ومنهم الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب «السنن» من فتاواه مجلد أسماه «مسائل الإمام أحمد» وهو مطبوع متداول بين الناس»، ثم كتب المؤلف بعدها بخط خفيف: ثم يأتي بعدها كلام ابن القيم.
وأظن المؤلف بيضه بالكلام الموجود في الأعلى، ولذلك رأيت الاستغناء به عنه.

أحدها: النصوص، فإذا وجد النص أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه، ولا مَن خالفه، كائنًا من كان، ثم ذكر أحاديث تمسك بها الإمام أحمد، ولم يلتفت إلى ما خالفها.

الأصل الثاني من فتوى الإمام أحمد: ما أفتى به الصحابة، فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يُعرف له مخالف منهم فيها، لم يَعدُها إلى غيرها، ولم يقل إن ذلك إجماع، بل من ورعه في العبارة يقول: لا أعلم شيئًا يدفعه، ونحو هذا.

الأصل الثالث من أصوله: إذا اختلف الصحابة تخيَّر من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة، ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال؛ حكى الخلاف فيها، ولم يجزم بقول.

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، فهو الذي يكون حجة مقدمًا على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا ما في رواته متهم، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، فإذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعًا على خلافه؛ كان العمل به عنده أولى من القياس، وليس من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة.

فإذا لم يكن عند الإمام أحمد نصٌّ، ولا قول الصحابة، ولا أحد منهم، ولا أثر مرسل أو ضعيف؛ عدل إلى الأصل الخامس وهو: القياس، فاستعمله للضرورة، وقال الشافعي: إنما يصار إليه عند الضرورة، وقال الإمام أحمد في رواية أبي الحارث: ما تصنع بالرأي والقياس وفي الحديث ما يغنيك عنه؟

وقد يتوقف في الفتوى لتعارض الأدلة عنده، أو لاختلاف الصحابة فيه، وقال أبو داود: «سمعت أحمد سئل عن كثير مما فيه الاختلاف في العلم، فيقول: لا أدري». انتهى ملخصًا[(١)].

وقد نظمتها بقولي[(٢)]:

أصـول إمامنـا خمـس فخـذها ... مرتبــة علــى نهــج الجــواب
حـديث ثابـت قـول الـصحابي ... إن اختلفـوا فـأقرب للـصواب
ورابعهـا الـضعيف ومرسـلات ... وخامـسها القيـاس فـلا تحـابي

❁ ❁ ❁

(١) انظر : «أعلام الموقعين عن رب العالمين» للإمام ابن القيم (١/ ٢٩-٣٣).

(٢) ذكر المؤلف في كتابه «كشكول ابن عقيل» (ص: ٤٠) أصول مذهب الإمام أحمد الخمس السابقة باختصار، ثم قال بعدها: وقد نظمتها بقولي... إلى آخر الأبيات الثلاثة، وقد نقلت نظمه هنا لارتباطه بهذا الموضع.

[ألفاظ الإمام أحمد، ومصطلحات المذهب][1]:

وللقائل أن يقول: إذا كان الإمام أحمد لم يؤلِّف في الفقه كتابًا، فمن أين أُخِذ مذهبُه؟

والجواب: أن مذهبه في الفقه أخذه أصحابه وتلاميذه من أقواله وأفعاله وأجوبته، وغير ذلك.

وإذا نقل عن الإمام في مسألة قولان، فإن أمكن الجمع؛ ولو بحمل عام على خاص، ومطلق على مقيد، فهما مذهبه، وإن تعذر الجمع وعُلِم التاريخ: فمذهبه الثاني لا غير، صحَّحه في تصحيح الفروع وغيره.

وإن جُهل التاريخ: فمذهبه أقربهما من الأدلة أو قواعد مذهبه، ويُخصُّ عام كلامه بخاصِّهِ في مسألة واحدة، في الأصح، والمقيس على كلامه مذهبه في الأشهر.

وقوله: لا ينبغي، أو: لا يصلح، أو: أستقبحه، أو: هو قبيح، أو: لا أراه؛ للتحريم، لكن حمل بعضهم (لا ينبغي) في مواضع من كلامه على الكراهة.

وقوله: أكره، أو: لا يعجبني، أو: لا أحبه، أو: لا أستحسنه؛ للندب، قدَّمه في الرعاية الكبرى والشيخ تقي الدين.

وقوله للسائل: يفعل كذا احتياطًا؛ للوجوب، قدَّمه في «الرعاية» و«الحاوي الكبير».

وقال في «الرعايتين» و«الحاوي الكبير» و«آداب المفتي»: «الأولى النظر

---

(١) العنوان من وضع المحقق.

إلى القرائن في الكل، فإن دلَّت على وجوب أو ندب أو تحريم أو كراهة أو إباحة؛ حُمل قوله عليه، سواء تقدمت، أو تأخرت، أو توسطت».

وقال في «تصحيح الفروع»: «وهو الصواب، وكلام أحمد يدل على ذلك». انتهى.

وأحب كذا، أو يعجبني، أو أعجب إليَّ: للندب.

وقوله: أخشى، أو أخاف أن يكون، أو أن لا يجوز، أو لا يجوز، وأجبن عنه، مذهبه كقوة كلامٍ لم يعارضه أقوى.

وقول أحدٍ صحبه في تفسير مذهبه، وإخباره عن رأيه، ومفهوم كلامه، وفعله، مذهبه في الأصح، كإجابته في شيء بدليل، والأشهر: أو قول صحابي، واختار ابن حامد: أو قول فقيه، قال في «تصحيح الفروع»: «وهو أقرب إلى الصواب»، ويعضده منع الإمام أحمد من اتباع آراء الرجال.

وما انفرد به واحد وقوي دليله، أو صحَّح الإمام خبرًا، أو حسَّنه، أو دوَّنه ولم يرُدَّه؛ فهو مذهبه، قدَّمه في «الرعايتين» وغيرهما.

وإن ذكر قولين وحسَّن أحدهما، أو علَّله: فهو مذهبه، بخلاف ما لو فرَّع على أحدهما.

قال في «تصحيح الفروع»: «والمذهب لا يكون بالاحتمال، وإلا فمذهبه أقربهما من الدليل».

وإذا أفتى بحكم، فاعترض عليه، فسكت ونحوه؛ لم يكن رجوعًا، قدَّمه في «تهذيب الأجوبة»، وتابعه الشيخ تقي الدين، قال في «تصحيح الفروع»: وهو أولى.

وما علَّله بعلة توجد في مسائل، فمذهبه فيها كالمعلَّلة، ويلحق ما توقف فيه بما يشبهه.

وإن اشتبهت مسألتان أو أكثر مختلفة بالخفة والثقل، فقال في «الرعاية الكبرى»، وتبعه في «الحاوي الكبير»: «الأولى العمل بكل منهما، لمن هو أصلح له، والأظهر عنه هنا: التخيير».

واعلم - رحمك الله - أن الترجيح إذا اختلف بين الأصحاب إنما يكون ذلك بقوة الدليل من الجانبين، وكل واحد ممن قال بتلك المقالة إمام يقتدى به، فيجوز تقليده، والعمل بقوله، ويكون ذلك في الغالب مذهبًا لإمامه؛ لأن الخلاف إن كان للإمام أحمد فواضح، وإن كان بين الأصحاب فهو مقيس على قواعده وأصوله ونصوصه، قاله في «الإنصاف»[(١)].

ومما يستفاد منه هنا: أن المجتهد إذا رأى دليلًا قطعيًّا بحلٍّ أو حرمة صرَّح بلفظ الحل أو التحريم، وإذا لم يجد نصًا قاطعًا فاجتهد واستفرغ وسعه في معرفة الحق، فأدَّاه اجتهاده إلى استنباط حكم، تحاشى إطلاق لفظ التحريم، وأبدله بقوله: أكره ونحوه، ويقصد بذلك معناه المفهوم من الكتاب والسنة، لا معناه الذي اصطلح عليه المتأخرون.

وقد قال الإمام ابن القيم في كتابه «أعلام الموقعين»: وقد غَلِط كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم، بسبب ذلك، حيث تورَّع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا لفظ الكراهة، فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة، ثم سهُل عليهم لفظ الكراهة، وخفت مؤنته عليهم، فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثير جدًّا في تصرفاتهم، فحصل بسببه غلط عظيم على

(١) من بداية الجواب إلى هنا نقله المؤلف بنصه من «كشاف القناع» (١/ ٢١-٢٢).

الشريعة، وعلى الأئمة، وقد قال الإمام أحمد في الجمع بين الأختين بملك اليمين: أكرهه، ولا أقول هو حرام، ومذهبه تحريمه، وإنما تورَّع عن إطلاق لفظ التحريم لأجل قول عثمان، يعني بجوازه.

وقال أبو القاسم الخرقي فيما نقله عن الإمام أحمد: «ويكره أن يتوضأ في آنية الذهب والفضة، ومذهبه: أنه لا يجوز».

وقال في رواية أبي داود: «ويستحب أن لا يدخل الحمام إلا بمئزر له، وهذا استحباب وجوب».

وقال في رواية إسحاق ابن منصور: إذا كان أكثر مال الرجل حرامًا فلا يعجبني أن يؤكل ماله، وهذا على سبيل التحريم..

ثم إن ابن القيم أطال النفس في هذا الموضوع، فنقل روايات كثيرة عن الإمام أحمد جاءت بلفظ الكراهة والمقصود التحريم، ثم حكى عن محمد بن الحسن أن كل مكروه فهو حرام، إلا أنه لـمَّا لم يجد فيه نصًّا قاطعًا لم يطلق عليه لفظ الحرام، وروى محمد - أيضًا - عن أبي حنيفة وأبي يوسف إلى أنه إلى الحرام أقرب. انتهى[(١)].

[(٢)]وإذا أطلق المتأخرون كصاحب «الفروع» و«الفائق» و«الاختيارات» وغيرهم (الشيخ) أرادوا به الشيخ العلامة موفق الدين أبا محمد عبد الله بن قدامة المقدسي.

وإذا قيل: (الشيخان) فالموفق والمجد.

---

(١) «أعلام الموقعين» (١/ ٣٩-٤١).

(٢) من هنا إلى آخر المقطع وجدته في ورقة منفصلة، وأظن المؤلف كان ينوي عقد فصل عن الألقاب في المذهب ومعانيها، ولذلك رأيت أنسب مكان له هنا.

وإذا قيل: (الشارح) فهو الشيخ شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن الشيخ أبي عمر المقدسي، وهو ابن أخي الموفق وتلميذه.

وإذا أطلق (القاضي) فالمراد به القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين ابن محمد بن خلف بن أحمد الفراء.

وإذا قيل: (وعنه) أي: عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقولهم (نصًّا) معناه: لنسبته إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ [(١)].

❁ ❁ ❁

فائدة في معنى (مطلقًا) عند الحنابلة[(٢)]:

إذا قال الأصحاب: (مطلقا) فلا بد أن يكون هناك قيد سابق أو لاحق، ذكره ابن قاسم في «حاشيته» (١/ ٦٣) وذكره غيره.

وقال الشيخ موسى الحجاوي في «حاشيته» على «التنقيح»: «تنبيه: وقد أكثر المصنف يعني المرداوي في هذا الكتاب - يعني «التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع» - من قوله: (مطلقا) في نحو مائة وتسعين موضعًا[(٣)]، ولم نر أحدًا سلك هذا المسلك في كثرته غيرُه، وذلك يتحرز به أحيانًا عن لفظة واحدة أو حكم واحد، وربما يرد عليه غير ما تحرز منه.

---

(١) هذا من كلام الحجاوي في «كشاف القناع» (١/ ٢٠-٢١)، نقله المؤلف بتصرف يسير.

(٢) من هنا إلى قوله: «بكثرة الإطلاقات» قاله المؤلف في كتابه: «كشكول ابن عقيل» (ص:٩٩)، ونقلته هنا لمناسبته لهذا الموضع.

(٣) هكذا ذكر الشيخ وهو المذكور في الأصول الخطية لكتاب حاشية التنقيح ، وهو الصحيح، وفي طبعة مكتبة الرشد للحاشية، تحقيق: ناصر السلامة (مائة وستين موضعًا)، وقد قرأت كتاب (التنقيح المشبع في تحرير المقنع) كاملاً، وعددت ما فيه من كلمة (مطلقًا)، فوجدت المرداوي ذكرها في مائة واثنين وتسعين موضعًا، منها سبعة عشر موضعًا ذكرها الموفق في المقنع وأعادها المرداوي، ومنها خمسة مواضع وردت لغير المعنى المقصود.

ولو أتى بذلك مبينًا لكان أحسن وأبين، فإن المبتدئ يقع في الحيرة حيث لم يرد الإطلاق عن ماذا، فيحتاج أن يعلم ذلك من خارج، ولم تحصل له الفائدة التامة، فلو بيَّن ذلك في الأصل، كطريقة الموفق وغيره من أصحابنا وغيرهم لكان أولى». اهـ[(١)].

ومع هذا فقد أكثر الشيخ موسى الحجاوي في كتابه «الإقناع» من قوله: (مطلقا) في مواضع كثيرة، فقيَّض الله من يعترض عليه بكثرة الإطلاقات[(٢)].

❁ ❁ ❁

معنى قوله: في الجملة[(٣)]:

وقوله: (في الجملة) أي: بعض الصور، وإذا قالوا: (بالجملة) فهو في جميع الصور.

ذكرها ابن قاسم في «حاشيته»، وذكره غيره أيضًا.

❁ ❁ ❁

(١) حاشية موسى الحجاوي على التنقيح، دار الرشد، ت/ ناصر السلامة: ٣٥-٣٦.

(٢) وقد صدق شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ فقد عددت كلمة (مطلقًا) في حاشية الشيخ موسى على التنقيح فوجدته ذكرها في مائة وتسعين موضعًا، كلها يعيد ما ذكره المرداوي في التنقيح، ليبين معنى الإطلاق عدا عشرة مواضع، فقد ذكرها ابتداء، وقد ترك مواضع كثيرة من كلام المرداوي لم يوضح معنى الاطلاق فيها.

وأخرجت عدد كلمة (مطلقًا) الواردة في كتاب الإقناع للشيخ موسى (عن طريق جهاز الحاسب)، فوجدته ذكرها في خمسين موضعًا.

(٣) هذه الفائدة وجدتها في ورقة مفردة كتبها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، ورأيت وضعها هنا، لمناسبتها، وانظر كلام ابن قاسم في «حاشية الروض» (١/ ٥٨).

نَقَلة فقه الإمام أحمد:

وقد كان للإمام أحمد أصحاب كثيرون، منهم من روى الحديث عنه، ومنهم من روى الحديث والفقه، ومنهم من اشتهر برواية الفقه، وقد أحصاهم صاحب «المنهج الأحمد» في عدد كبير، وقارب في الإحصاء ولم يَحُدَّ، وقد قال - بعد ذكر كثيرٍ منهم - في بيان مراتبهم في النقل:

ومنهم المقلُّ عنه، ومنهم المكثر، وهم أيضًا متفاوتون في المنزلة عند الإمام أحمد والنقل عنه، والضبط، والحفظ.

ومن المكثرين عنه: إبراهيم الحربي، وحرب الكرماني، والميموني، وأبو طالب المتكاني، وصالح وعبدالله ابنا الإمام أحمد، وحنبل بن إسحاق وهو ابن عمه، وهؤلاء السبعة هم المراد بالجماعة؛ إذا قال الفقهاء: نصَّ عليه الإمام أحمد برواية الجماعة[(١)].

ومن المكثرين عنه أيضًا: إبراهيم بن هانئ، وولده إسحاق، وأبو بكر

(١) ورد في ورقة مسودة بنص آخر: ومن أكابر أصحابه: الميموني، وأبو طالب، وحرب الكرماني، وإبراهيم الحربي، وصالح وعبدالله ابنا الإمام أحمد، وحنبل بن إسحاق وهو ابن عمه، وهؤلاء السبعة هم المراد بالجماعة إذا قال الفقهاء: نصَّ عليه الإمام أحمد برواية الجماعة، وسنذكر لكل واحد ترجمة مستقلة إن شاء الله.

قلت: وهذا من المواضع التي وعد المؤلف فيها الإتيان بشيء، ثم لم يتيسر له ذلك.

وقد قال الشيخ أيضًا في كتابه «كشكول ابن عقيل» (٣٨) تحت عنوان: اصطلاح فقهي: إذا قالوا: نص عليه في رواية الجماعة، فالمراد بالجماعة سبعة، وهم: أبو طالب، وإبراهيم الحربي، وعبد الملك بن عبد الحميد، والميموني، وحرب بن إسماعيل، وصالح وعبدالله ابنا الإمام أحمد، وحنبل بن إسحاق ابن عم الإمام أحمد.

المروزي، وأبو بكر الأثرم، وأبو الحارث أحمد، وإسحاق بن منصور الكوسج، وإسماعيل الشالنجي، وأحمد بن محمد الكحال، وأبو المظفر إسماعيل، وبشر بن موسى، وبكر بن محمد، والحسن بن ثواب، والحسن ابن زياد، وأبو داود السجستاني، وعبدالله فُوران، والفضل بن زيادة، وأبو بكر ابن محمد بن الحكم، والفرج بن الصباح، ومحمد بن إبراهيم، ومثنى بن جامع، ومهنا بن يحيى، وهارون الجمال، ويعقوب بن بختان، وأبو الصقر يحيى، وغيرهم.

هؤلاء هم الذين ذكرهم العليمي في كتابه، ولسنا نتكلم هنا عن الذين نقلوا عنه مسألة أو مسألتين، بل نقصد الذين أكثروا من نقل الفقه، أو على حد تعبير مؤرخي الفقه الحنبلي: الذين نقلوا المسائل، لا الذين رووا الحديث عنه فقط.

ثم جاء أحد علماء الطبقة الثانية – تلميذ تلاميذ الإمام أحمد؛ وهو أبو بكر الخلال – فجمع علمهم جميعًا، فهو في الفقه الحنبلي بمنزلة محمد في الفقه الحنفي، وبمنزلة سحنون في الفقه المالكي، وبمنزلة الربيع بن سليمان في الفقه الشافعي.

بَيد أن محمدًا شاهد أبا حنيفة وأخذ عنه، وإن كان قد عوَّل في نقله على صاحب أبي حنيفة الأول أبي يوسف وغيره؛ إذ إن صحبته لأبي حنيفة لم تكن طويلة، فقد مات ومحمد هذا في الثامنة عشرة من عمره، وما كانت هذه السن تمكنه من أن ينقل عن الإمام نفسه تلك الثروة الفقهية العظيمة.

وكذلك الربيع بن سليمان قد صحب الشافعي طول إقامته بمصر، بل

التقى به قبل رحلته إليها، والشافعي أملى عليه كتبه، فلم يكن ثمة توسط بينه وبين الشافعي.

أما مشابهة الخلال لسحنون فواضحة جلية؛ إذ كلاهما لم يلتق بالإمام الذي نقل عنه، بَيد أن سحنون كان نقله وتحريه واضحًا، فهو قد أخذ الأسدية التي نقلها أسد عن ابن القاسم، وراجعها على ابن القاسم وحرَّرها تحريرًا دقيقًا، فهل كان أبو بكر الخلال في الكتب التي جمعها وكانت شاملة للفقه الحنبلي أو تكاد تكون شاملة قد كان فيها ذلك المتحري الدقيق والمراجع الفاحص؟ إن العلماء في كل العصور قالوا هذا.

ومن حقنا أن نقرر صدق ما قالوا، وعسانا في هذه الدراسة نجد ما يزكي اطمئنانهم وينير طريقهم.

وفي سبيل هذه الدراسة نذكر بعض الرجال الذين تلقى عليهم الخلال فقه الإمام أحمد، ونقتصر على بعض المكثرين من رواية المسائل، وإن في ذكرهم ذكرًا لبعض أصحاب الإمام أحمد الذين اشتهروا ونقلوا فقه الأجيال، ثم سرد عددًا من أصحاب الإمام أحمد[(١)].

فائدة في طبقات الأصحاب[(٢)]:

أولهـــم مـــن الإمـــام المتقـــي حتى أبي يعلى الفقيه المرتقي

---

(١) يقصد المؤلف هنا: محمد أبو زهرة في كتابه: «ابن حنبل حياته وعصره وآراؤه الفقهية» فقد نقل جميع هذا الفصل عنه بتصرف يسير، ٢٠١-٢٠٣.

قلت: ولعل المؤلف لو أعاد النظر في هذا الموضع لأعاد صياغته.

(٢) هذه الفائدة والنظم ذكرهما المؤلف في كتابه «كشكول ابن عقيل» (٤١)، ونقلتها هنا لمناسبتها للكلام وتتميمها له، والأبيات من نظم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

أوسطهم منه إلى الموفقِ آخرهم منه إلى من قدْ بقي
حكاه الخلوتيُّ وابنُ القاسمِ وبكرُ كالهنديِّ ذي المكارمِ
وابن حميدٍ مفتي الحنابلةْ كذا سميُّه إمام السابلةْ
لكنْ هل العبرةُ بالزمانِ أو الرجالِ يا أخا العرفانِ
أو بهما جمعًا وكيف العملُ إذ ذاك بيِّن، وعَدَاك الزللُ

❁ ❁ ❁

مسند الإمام أحمد:

وهو خلاصة ما رواه الإمام أحمد، وما تلقاه، وما دوَّنه عن مشايخه الثقات، من الأحاديث والآثار والسنن بأسانيدها، وكان يسعى في طلب الحديث جهده، مهما بعدت الشقة وعظمت المشقة، فقد استغرق في جمعه وتصنيفه معظم حياته مدة ستين سنة تقريبًا؛ لأنه ابتدأ بجمعه أول ما بدأ بطلب الحديث سنة ١٨٠هـ، وعمره آنذاك: ست عشرة سنة، ولم يزل يجمع الأحاديث، وينقحها في إقامته وفي أسفاره، وفي صحته وفي مرضه، وفي أيام أنسه وفي محنته، حتى في مرض موته، كما سيأتي.

وهو يحتوي على ثلاثين ألفًا، وقيل: أربعين ألفًا، رواها عن سبعمائة صحابي.

وقال عبد الله بن أحمد: خرَّج أبي «المسند» من سبعمائة ألف حديث.

وقال حنبل ابن عمه: جَمَعَنا أحمد بن حنبل؛ أنا وصالح وعبد الله، وقرأ علينا «المسند»، وما سمعه غيرنا، وقال لنا: هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفًا، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ، فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة.

وقال لابنه عبدالله: احتفظ بهذا «المسند»، فإنه سيكون للناس إمامًا.

ورواه عنه ابنه عبد الله، وهو الذي رتَّبه هذا الترتيب، وزاد فيه زيادات.

كما زاد فيه القطيعي الذي يرويه عن عبدالله زيادات أخرى، وكل زيادة محفوظة محررة لا تلتبس بالأصل، ولا تلتبس بزيادة الآخر.

وقد وضعوا لذلك قاعدة، وهي أن كل حديث يقال في أول سنده: «حدثنا عبدالله حدثني أبي» فهو من «المسند».

وكل حديث يقال في أول سنده: «حدثنا عبدالله حدثنا فلان» فهو من زوائد عبدالله.

وكل حديث يقال في أول سنده: «حدثنا فلان» غير عبد الله وأبيه، فهو من زوائد القَطيعي[(١)].

❁ ❁ ❁

[طريقة ترتيب المسند][(٢)]:

وطريقة تصنيفه[(٣)]: أنه لم يرتبه على الأبواب ولا على الفصول، إنما سلك فيه مسلكًا يتفق مع ذَوق أهل عصره، فرتَّبه على مسانيد الصحابة، فهو يذكر الصحابي، ثم يورد كل ما رواه عن النبي ﷺ من الأحاديث، بدون نظر إلى ترتيبها أو موضوعاتها، فإذا انتهت أحاديث هذا الصحابي ذكر صحابيًّا آخر، وأورد جميع ما يرويه عن النبي ﷺ، وهكذا.

فإن كان الحديث مرسلًا، وهو ما سقط صحابيه، رتَّبه على مسند التابعي.

فأول ما ابتدأ به: مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم بقية العشرة المبشرين

---

(١) القطيعي بالفتح، نسبة إلى قطيعة الدقيق، انظر «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى (٢/ ٤).

(٢) العنوان من وضع المحقق.

(٣) في نسخة أخرى: ترتيبه.

بالجنة، ثم من يليهم، وهكذا، حتى إذا وصل إلى التابعين؛ رتَّبهم على هذا الترتيب.

وقد سبقه إلى هذا الترتيب: عبد الله بن موسى العبسي بالكوفة، وأبو داود الطيالسي، وغيرهما، كما ألَّف مسدد بن مسرهد «مسنده» بالبصرة، وأسد بن موسى الأموي ونعيم بن حماد الخزاعي بمصر، وابن أبي شيبة وغيرهم.

❁ ❁ ❁

[حرص الإمام على صحة الحديث في «المسند»][1]:

وكان الإمام أحمد رضي الله عنه يتخير الثقات، ويروي عنهم، فلا يروي عن شخص يعتقد أنه ضعيف أو غير ضابط، لكن إذا لم يجد القويَّ عمد إلى ما دونه، مما لا يخالف الأحاديث المشهورة، فقد قال لابنه عبد الله ما نصه: قصدت في «المسند» الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صحَّ عندي؛ لم أروِ من هذا «المسند» إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بُني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه.

وقد اتفق العلماء على أنه فيه الحديث الصحيح في اصطلاح المحدثين والحديث الحسن والحديث الغريب.

فأما الحديث الصحيح: فهو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وخلا من الشذوذ والعلة، والشذوذ أن يكون مخالفًا للمشهور، والعلة أن يكون المتن مشتملًا على أمر يقدح في النسبة، وإن لم يكن نصٌّ من الحديث مخالف.

---

(١) العنوان من وضع المحقق.

والحسن: هو الذي يرويه من قربت درجة الثقة في رواته، أو أرسله ثقة وتعددت وجوه الرواية، وسلم من الشذوذ والعلة، كالصحيح.

والغريب: وهو نوع من الصحيح أو الحسن، وهو ما رواه راوٍ منفردًا بروايته، فلم يرو عن غيره، أو انفرد برواية في متنه أو إسناده؛ وإنما سمي غريبًا لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه، ويقول علماء الحديث: إن الغالب في الغريب أنه غير صحيح، ولذلك يذكره بعض العلماء قسيمًا له.

وقد ذكر الذهبي أن الإمام أحمد لم يأخذ من الغريب الذي انفرد الراوي به إلا ما عُلِم عند أهل الحديث، وترك الغريب الذي لم يُعلَم لهم.

ولكن الذي هو موضع خلاف بين العلماء: وجود الضعيف في «المسند»، وإن كان المنطق العلمي يوجب علينا أن نفرض جواز ذلك فيه؛ لأمرين:

أحدهما: أن الإمام أحمد رضي الله عنه كان يهذِّب «المسند»، ويمحصه، ويحذف منه بعض الأحاديث، إلى آخر حياته.

ثانيهما: أن قاعدة الإمام التي ذكرها لابنه ونقلناها آنفًا: أنه لا يرد المنسوب إلى السنة مما ذُكر على ألسنة المحدثين، فهو لا يخالف ما ضعف، إلا إذا كان في الباب ما يدفعه.

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: وقد تنازع الناس: هل في «مسند أحمد» حديث موضوع؟ فقال طائفة من حفاظ الحديث كأبي العلاء الهمداني ونحوه: ليس فيه موضوع، وقال بعض العلماء كأبي الفرج بن الجوزي: فيه موضوع.

قال أبو العباس: ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ «الموضوع» قد يراد به المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يعلم أن في «المسند» منه شيئًا، بل شرط «المسند» أقوى من شرط أبي داود في «سننه»، وقد روى أبو داود في «سننه» عن رجال أعرض عنهم في «المسند»، قال: ولهذا كان الإمام أحمد في «المسند» لا يروي عمن يَعرف أنه يكذب، مثل: محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عمن يضعَّف لسوء حفظه، فإن هذا يكتب حديثه ويعتضد به ويعتبر به.

قال: ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في «المسند» منه، بل وفي «سنن» أبي داود والنسائي، وفي «صحيح» مسلم والبخاري أيضًا ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب، لكن قد بيَّن البخاري حالها في نفس الصحيح.

قال الحافظ أبو موسى المدني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «خصائص المسند»: وهذا الكتاب - يعني: «مسند الإمام أحمد» - أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثير، ومسموعات وافرة، فجعله إمامًا ومعتمدًا، وعند التنازع ملجأ ومستندًا، قال: ولم يخرِّج إلا عن من ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طُعن في أمانته.

وقال أيضًا: ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى «مسنده» قد احتاط فيه إسنادًا ومتنًا، ولم يورد فيه إلا ما صحَّ عنده: على ما

أخبرنا أبو علي سنة خمس قال: حدثنا أبو نعيم، وأخبرنا ابن الحصين قال: أخبرنا ابن المذهب قال: أخبرنا القطيعي قال: حدثنا عبد الله، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن أبي التياح قال: سمعت أبا زرعة يحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**يُهلك أمتي هذا الحيُّ من قريش**» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله! قال: «**لو أن الناس اعتزلوهم**»[(١)]، قال عبد الله: قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث؟ فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ. يعني قوله: «**اسمعوا وأطيعوا**»، وهذا مع ثقة رجال إسناده، حين شذَّ لفظه عن الأحاديث المشاهير، أمر بالضرب عليه، فقال عليه ما قلناه، وفيه نظائر له.اهـ.

قلت: هذا مثال لشدة احتياط الإمام أحمد في المتن.

❁ ❁ ❁

[احتياط الإمام أحمد في رواية الحديث][(٢)]:

وأما احتياطه في السند: فقد روى القَطيعي قال: حدثنا عبدالله يعني ابن الإمام أحمد، حدثني أبي، حدثنا علي بن ثابت الجزري، عن ناصح أبي عبد الله، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، أن النبي ﷺ قال: «**لأن**

(١) أخرج هذا الحديث البخاري في «صحيحه» في كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام (٣٦٠٤)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء (٢٩١٧)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٨٠٠٥).

(٢) عنوان من زيادة المحقق.

يؤدب الرجل ولده، أو: أحدكم ولده، خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع»[(١)]. قال عبد الله: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في «مسنده» من أجل ناصح؛ لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه عليَّ في «النوادر»[(٢)].

وقال الإمام الحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفي سنة ٨٠٧ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «زوائد المسند على الكتب الستة»: «إن «مسند أحمد» أصح صحيحًا من غيره، لا يوازي «مسند أحمد» كتاب في كثرته، وحسن سياقاته».

وقال الحافظ السيوطي في خطبة كتابه: «الجامع الكبير» ما لفظه: «وكل ما كان في «مسند أحمد» فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن».

وقال الحافظ في كتابه: «تعجيل المنفعة في رجال الأربعة»: ليس في «المسند» حديث لا أصل له، إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبدالرحمن بن عوف: أنه يدخل الجنة زاحفًا[(٣)]، قال: والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه، فتركه سهوًا، نقله الشوكاني في أول كتابه: «نيل الأوطار»، في ترجمة الإمام أحمد[(٤)].

---

(١) هذا الحديث وكلام عبدالله بن الإمام أحمد؛ انظره في «المسند» (٢٠٩٠٠، ٢٠٩٧٠).

(٢) من قوله: وقال أيضًا: ومن الدليل.... إلى هنا، منقول من إحدى المسودات التي لم تكتب في النسخة الكاملة.

(٣) هكذا ذكر المؤلف الحديث نقلًا عن الشوكاني، ولفظ الحديث كما في «المسند» (٢٤٨٤٢) من حديث عائشة: «**قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوًا**».

(٤) هكذا نسبه الشوكاني إلى ابن حجر، ولم أجده في المطبوع من «تعجيل المنفعة»، انظر: «نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار» للشوكاني (١/ ٢٢)، والظاهر لي أن الشوكاني نقله عن السيوطي في «تدريب =

وقال الحافظ الجزري في كتابه: «المصعد الأحمد»: حدثني شيخنا الإمام العالم شيخ الفقهاء شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب الشافعي رحمه الله تعالى قال: سئل الشيخ الإمام الحافظ أبو الحسين علي بن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونيني رحمه الله تعالى: أنت تحفظ السنن الستة؟ فقال: أحفظها وما أحفظها، فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ «مسند أحمد»، وما يفوت «المسند» من الكتب الستة إلا قليل، أو قال: وما في الكتب الستة هو في «المسند»، يعني إلا قليل، وأصله في «المسند»، فأنا أحفظها بهذا الوجه، أو كما قال رحمه الله تعالى.

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى في «نيل الأوطار»: «وقد حقق الحافظ نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وأنه أحسن انتقاء وتحريرًا من الكتب التي لم يلتزم مصنفوها الصحة في جميعها، كـ«الموطأ» والسنن الأربع، وليست الأحاديث الزائدة فيه على «الصحيحين» بأكثر ضعفًا من الأحاديث الزائدة في «سنن» أبي داود والترمذي». اهـ.

=

الراوي» (١/ ١٨٩)، حيث نسب الكلام إلى الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة»، فأما الجزء الأول من الكلام فلم أجد في المطبوع من التعجيل إلا قوله: والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب، الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها، شيئًا فشيئًا، وبقي منها بعده بقية...اهـ وأما الجزء الثاني من الكلام فذكره ابن حجر في كتابه «القول المسدد في الذب عن المسند» حيث قال: والذي أراه عدم التوسع في الكلام عليه ـ يعني حديث ابن عوف ـ فإنه يكفينا شهادة الإمام أحمد بأنه كذب، وأولى مجاملة أن نقول هو من الأحاديث التي أمر الإمام أحمد أن يضرب عليها، فإما أن يكون الضرب ترك سهوًا، وإما أن يكون بعض من كتبه عن عبد الله كتب الحديث، وأخل بالضرب، والله أعلم. اهـ.

قلت: صنيع ابن حجر في كتابه: «القول المسدد» يخالف ما نسبه السيوطي إليه في «تدريب الراوي» من أن الأحاديث التي لا أصل لها ثلاثة أو أربعة، والله أعلم.

[عدد أحاديث «المسند»][(١)]:

قال الحافظ أبو موسى - أيضًا -: «فأما عدد أحاديثه فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفًا، إلى أن قرأت على أبي منصور ابن رزيق القزاز ببغداد، قال: حدثنا أبو بكر الخطيب، قال: حدثنا ابن المنادى: لم يكن أحد في الدنيا أروى عن أبيه منه - يعني عبدالله بن أحمد بن حنبل - لأنه سمع «المسند» وهو ثلاثون ألفًا، و«التفسير» وهو مائة ألف وعشرون ألفًا، سمع منها ثمانين ألفًا، والباقي وِجادة، فلا أدري: هل الذي ذكره ابن المنادى أراد ما لا مكرر فيه، أو أراد غيره مع المكرر؟ فيصح القولان جميعًا، أو الاعتماد على قول ابن المنادى دون غيره، ولو وجدنا فراغًا لعددناه».

قال الحافظ الذهبي: «فلو عدَّه بعض الأصحاب لأفاد، ولا يسهل عدُّه إلا بالمكرر وبالمعاد، أما عدُّه بلا مكرر فيصعب ولا ينضبط».

وقدر ابن النديم في «الفهرست» أحاديث «المسند» بنيف وأربعين ألف حديث.

وأما ابن خلدون فقدرها في «مقدمته» بخمسين ألفًا.

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على «المسند» (١/ ٢٣): هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفًا، وقد لا يبلغ الأربعين ألفًا، وسيتبين عدده الصحيح عند إتمامه، إن شاء الله. انتهى.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمته لعبد الله بن الإمام أحمد لما ذكر تصانيفه: «ولو أنه حرَّر «المسند» ورتبه وقرَّبه وهذَّبه؛ لأتى بأسنى

(١) العنوان من وضع المحقق.

المقاصد، فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيِّض لهذا الديوان السامي من يخدمه، ويبوب عليه، ويتكلم على رجاله، ويرتب هيئته ووضعه، فإنه محتوٍ على أكثر الحديث النبوي، وقلَّ أن يثبت حديث إلا وهو فيه، قال: وأما الحسان فما استوعبت فيه، بل عامتها - إن شاء الله تعالى - فيه، وأما الغرائب وما فيه لين فروى من ذلك الأشهر، وترك الأكثر، مما هو مأثور فيه، في السنن الأربعة و«معجم الطبراني الأكبر» و«الأوسط»، و«مسند أبي يعلي» والبزار، وأمثال ذلك، قال: ومن سُعْدِ «مسند الإمام أحمد» قلَّ أن تجد فيه خبراً ساقطًا.

❁ ❁ ❁

جهود العلماء على «المسند»:

وقد أثنى الناس على هذا «المسند» قديمًا وحديثًا، وخدموه بالشروح والتعاليق والترتيب والكتابة عليه، والذب عنه، وغير ذلك، كما ستراه قريبًا إن شاء الله، ولكن بعضها لم يتم، وبعضها عُدِم في فتنة تيمورلنك بدمشق، قاله الحافظ ابن حجر.

١- [(١)] فممن رتَّبه من المتقدمين: خاتمة الحفاظ الإمام الصالح الورع أبو بكر ابن عبد الله المحب الصامت رحمه الله تعالى رتَّبه على معجم الصحابة، ورتَّب الرواة كذلك كترتيب كتاب «الأطراف»، تعب فيه تعبًا كثيرًا.

٢- ثم قام مؤرخ الإسلام وحافظ الشام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير رحمه الله تعالى: «فأخذ هذا الكتاب المرتَّب من

(١) الترقيم من المؤلف، وتركته كما هو.

مؤلفه، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، و«معجم الطبراني الكبير»، و«مسند البزار»، و«مسند أبي يعلى الموصلي»، وجهد نفسه كثيرًا، وتعب فيه تعبًا عظيمًا، فجاء لا نظير له في العالم، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه مات قبل أن يكمله، فإنه عوجل بكفٍّ بصره، وكان يقول: لازلت أكتب في الليل والسراج ينونص حتى ذهب بصري معه، ولعل الله أن يقيِّض له من يكمله، مع أنه سهل، فإن «معجم الطبراني الكبير» لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة رضي الله عنه». اهـ.

ويوجد في دار الكتب المصرية ثمانية أجزاء من كتاب «جامع المسانيد والسنن» للحافظ ابن كثير، بعضها مخروم، ولا يعلم كمية الأجزاء المفقودة منه[(١)].

٣- ورتَّب «المسند» على أبواب البخاري: علاء الدين أبو الحسن علي ابن الحسين بن عروة الدمشقي، في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري، وسماه: «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري»، الجزء الأول منه في ثوبنجن ٩٩، والكتاب ضخم ونفيس، وقد اشتمل على مجموعة من النقول للحنابلة، وخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وهو يتجاوز (١٣٠) مجلدًا من القطع الكبير، ويوجد في الظاهرية منه حوالي أربعين مجلدًا مخطوطة[(٢)].

(١) وقد طبع كتاب ابن كثير «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن» بتحقيق د. عبد الملك بن دهيش.

(٢) ومما يمكن الإشارة إليه هنا: أن المؤلف رحمه الله تباحث عن هذا الكتاب مع الشيخ الألباني أثناء =

٤- ورتَّبه على ترتيب صحيح البخاري: الإمام الصالح أبو الحسن علي بن زكنون الحنبلي، فجاء أنفع كتاب في الحديث، لا سيما وهو قد عزا أحاديثه.

٥- ولأبي عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب المتوفى سنة ٣٤٥، كتاب لطيف في جمع غريبه.

٦- واختصره الإمام سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة ٨٠٥هـ.

٧- وأعرب مشكله: الإمام جلال الدين السيوطي في تعليق سماه: «عقود الزبرجد».

٨- وشرحه: أبو الحسن بن عبدالهادي السندي نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٩هـ بشرح كبير بلغ خمسين كراسة كبارًا.

٩- واختصره: الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي بكتاب سماه: «الدر المنتقد من مسند أحمد»، ذكره في «كشف الظنون».

=

زيارته له عام ١٣٩٩هـ حيث يقول في ذلك: (ومن الغد زرته في المكتبة الظاهرية بدمشق، فوجدته يبحث في الكتب، فقلت له: «الشيخ عبد الله بن حميد يرى أن الطلاق بالثلاث يقع ثلاثًا، والشيخ ابن باز يرى وقوعه مرة واحدة، والإمام ابن القيم يرى وقوعه مرة، وتلميذه ابن رجب يرى أنها ثلاث، وألّف رسالة يرد على ابن القيم، ولكن لم يسمّه باسمه، وأنا لما ذهبت للمغرب بحثت عنها ولم أجدها». وطلبت منه أن يبحث عنها في المكتبة الظاهرية، فقام يبحث، وبدأ بمجلدات ابن عروة: «الكواكب الدراري»، وعددها ثلاث وأربعون، وبحث عنها ولم يجدها، ثم بحث في مخطوطات أخرى، وأثناء ذلك وجد مجلدًا مخطوطًا، وبعد تمحيصه قال: «الظاهر أن هذا من مجلدات ابن عروة: «الكواكب الدراري»، وفرح بذلك، وقال: «بسببك وجدنا مجلدًا آخر»، وضمَّه إلى المجلدات السابقة. انظر القصة كاملة في كتاب: «الشيخ العلامة عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل: سيرته الذاتية وأهم مراسلاته» (١/ ٣٤٩-٣٥٠).

١٠- واستخرج ثلاثياته: الإمامان الجليلان: مجد الدين إسماعيل بن عمر المقدسي المتوفى سنة ٦١٣هـ، والحافظ ضياء الدين المقدسي صاحب «المختارة» المتوفى سنة ٦٤٣هـ.

والحديث الثلاثي: ما كان إسناده إلى النبي ﷺ ثلاثيًّا، يعني: ليس بين الإمام أحمد وبين النبي ﷺ إلا ثلاثة رجال، وفي «المسند» منها ثلاثمائة وبضع وثلاثون حديثًا.

وقد شرحها الإمام العلامة محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي في كتاب جليل سماه: «نفثات صدر المكمد وقرة عين المسعد بشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد»، وهو كتاب عظيم، كثير الفوائد، جمٌّ العوائد، جمع فيه مؤلفه ما لا يستغني عنه طالب العلم، وقد نشره المكتب الإسلامي بدمشق للطباعة والنشر، في مجلدين ضخمين سنة ١٣٨هـ، بلغت صفحاتهما ١٨٦٠ صفحة.

١١- وألَّف الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ كتاب: «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد».

١٢- كما ألَّف الحافظ المحدث قاضي الملك محمد صبغة الله المدراسي كتابه: «ذيل القول المسدد»، فرغ من تأليفه سنة ١٢٨١هـ.

١٣- وألَّف الحافظ أبو موسى المديني المتوفى سنة ٥٨١ هـ كتابه: «خصائص المسند».

١٤- وألَّف الحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ كتابه: «زوائد المسند على الكتب الستة»، وأثنى عليه ابن كثير.

١٥- ومن الكتب التي صنفت بشأن المسند: «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد» أملاه الحافظ شمس الدين ابن الجزري إمام القراء في المسجد الحرام يوم الخميس ١١ ربيع الأول سنة ٨٢٨هـ، وذكر أنه لم يُروَ على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلى منه[١].

١٦- ورتَّبه على حروف المعجم: أبو بكر محمد بن أبي محمد المقدسي.

١٧- وأثنى عليه الحافظ الذهبي في تاريخه الكبير «تاريخ الإسلام» بثناء عاطر، وقال: عسى الله أن يقيِّض له من يخدمه، ويرتبه، ويقربه للمستفيدين.

❁ ❁ ❁

تعريف بكتاب «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» للمحدث أحمد عبد الرحمن البنا[٢]:

يعدُّ «مسند الإمام أحمد بن حنبل» أوسع كتب الحديث، إذ ضم كتب السنة الستة المعتمدة، ولم يزل منذ أن وضعه صاحبه وهو مرجع القضاة، يرجعون إليه في كل شاردة أو واردة، ولكن كان مما يجعل الاستفادة منه عسيرة، بل مستحيلة على غير المتمكنين: أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ رتَّب أحاديث «المسند» تبعًا لمسانيد الصحابة، فهو يذكر الصحابي، ثم يورد كل

(١) هكذا في ورقة تامة، وفي ورقة أخرى اكتفى المؤلف بقوله: ألف الحافظ شمس الدين ابن الجزري إمام القراء المتوفى سنة ٨٣٣ كتابه: «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد».

(٢) هذا العنوان ـ كما ذكرت في دراسة الكتاب ـ وجدته في نسخة جاهزة، كأن المؤلف اقتطعها من البحث الأصلي، ليخرجه في مقال في مجلة أو صحيفة، فنقلت منها هنا ما ليس في البحث.

ما رواه عن الرسول من أحاديث، دون التبويب طبقًا للموضوعات، فترى الحديث من أحكام العبادات يلي الحديث من الجنايات، ويليهما حديث في الترغيب والترهيب... إلخ.

وقد كان التغلب على هذه العقبة وتبويب الأحاديث على أساس الموضوعات؛ أملًا يُترقب منذ ألف عام، حتى قيَّض الله له العالم المحدث الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا، الذي تخلَّص من كل مشاغل الدنيا، وقطع نفسه لهذه المهمة، منذ أن كان في الأربعين من عمره، حتى توفي في الثمانين سنة، فاستطاع أن يحيي هذا الأمل، وأن ييسر لطلاب السنة هذا المنهل العذب، بل إنه زاد من أهمية الكتاب، لأنه إلى جانب تبويبه الدقيق للأحاديث طبقًا للموضوعات؛ فإنه أضاف شرحًا مسهبًا، أسفل كل صفحة، يتضمن السند والتخريج وغريب الحديث، ثم عقد لكل فصل أحكامه الفقهية، طبقًا للمذاهب المختلفة، سواء كانت المذاهب الأربعة أو غيرها.

ولا جرم أن هذا الجهد الجبار - سواء كان من راويه الأصلي الإمام أحمد، أو من مبوبه ومؤلف شرحه الشيخ البنا - جعل من الكتاب موسوعة ثمينة للعلوم الإسلامية، ومرجعًا لا يستغني عنه عالم أو مكتبة[(١)].

فتصدَّى له الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا، الشهير بالساعاتي، ورتَّبه على الكتب والأبواب، وقيَّد كل حديث بما يليق به من باب أو كتاب، وقسَّمه إلى سبعة أقسام، وسماه: «الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد

(١) إلى هنا ينتهي النقل من النسخة الأخرى، وسيلحظ هناك نوع تكرار في مضامين الكلام، اقتضاه الجمع بين النسختين.

الشيباني»، ثم شرحه شرحًا مختصرًا سماه: «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني»، وقد طبع «الفتح الرباني» مع شرحه في مطبعة الإخوان المسلمين، «الفتح الرباني» بأعلى الصحائف، و«بلوغ الأماني» بأدناها، مفصولًا بينهما بجدول، وأُدمِج معه مؤلف الحافظ ابن حجر العسقلاني المسمى: «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد» موزعًا على كل حديث ذبَّ عنه الحافظ ابن حجر، مع عزوه إليه، وذكر في مقدمته أنه ابتدأ به سنة ١٣٤٠هـ، وطبع منه واحد وعشرون مجلدًا في مطبعة الإخوان المسلمين، وأول مجلد صدر منه في سنة ١٣٥٣هـ، وصدر الجزء الحادي والعشرون في عام ١٣٧٧هـ، وفي آخره ما نصه: انتهى الجزء الحادي والعشرون من كتاب «الفتح الرباني» مع مختصر شرحه «بلوغ الأماني»، ويليه الجزء الثاني والعشرون، وأوله القسم الثالث من كتاب السيرة النبوية، وذكر أنه شرع في طبع الجزء الثاني والعشرين، وأن الكتاب سيكون في أربعة وعشرين جزءًا. انتهى.

ثم أتمَّ ورثته طبع الجزء الثاني والعشرين، ثم طُبع الجزءان المتبقيان.

وقد حذف منه السند، تقريبًا للفائدة، وتفاديًا من السآمة، واقتصادًا في الوقت، واقتداء بكثير من كبار المحدثين؛ كالبغوي في «مصابيح السنة»، وابن الأثير في «جامع الأصول»، والزبيدي في «التجريد الصريح»، غير أنه عقَّبَ كل حديث بسنده في التعليق، ولهذا لم يُثبِت منه إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ، إن كان خبرًا، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثرًا، إلا أن يعرض في الحديث ذكر اسم أحد رواته، مما

تمس الحاجة إليه، فيذكره لتوقف فهم المعنى المذكور في الحديث عليه، سواء كان هذا الراوي في ابتداء السند أو في انتهائه، وربما ذكر السند جميعه في بعض المواضع، لهذا الغرض، أو لغرض آخر.

وأما الأحاديث المكررة فإنه يثبت الزائد معنىً، والأصح سندًا، ويحذف ما عداه، فإن كان في المحذوف زيادة يسيرة أثبتها في المكان اللائق، بين قوسين، وإن كانت الزيادة كثيرة ذكرها عقب الحديث.

وكل حديث مكرر عن صحابي واحد، في معنى واحد، لاختلاف لفظه، أو تعدد طرقه، يعدُّه حديثًا واحدًا، فإن رواه أكثر من واحد من الصحابة رضي الله عنهم جعل رواية كل صحابي حديثًا مستقلًا، وإن اتحدا في اللفظ والمعنى.

وأما الأحاديث الطويلة التي تتضمن جملًا متعددة، كل جملة تليق بباب مستقل، فإنه يُضمِّن الحديث بتمامه في أليق الأبواب به، ثم يضع كل جملة بما يناسبها من الأبواب.

وقسَّم أحاديث «المسند» إلى ستة أقسام:

القسم الأول: ما رواه عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه سماعًا منه، وهو المسمى بـ«مسند الإمام أحمد»، وهو كبير جدًّا، يزيد عن ثلاث أرباع الكتاب.

القسم الثاني: ما سمعه عبد الله من أبيه وغيره، وهو قليل جدًّا.

القسم الثالث: ما رواه عبد الله من غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين بـ«زوائد عبد الله»، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها، عدا القسم الأول.

القسم الرابع: ما قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، وهو قليل.

القسم الخامس: ما لم يقرأه ولم يسمعه، ولكن وجده في كتاب أبيه بخط يده، وهو قليل أيضًا.

القسم السادس: ما رواه الحافظ أبو بكر القَطيعي عن غير عبد الله وأبيه - رحمهما الله تعالى - وهو أقل الجميع.

وترك الأول والثاني من هذه الأقسام بدون رمز، ورمز للأقسام الباقية في أول كل حديث منها، فرمز للقسم الثالث بحرف زاي هكذا (ز)، إشارة إلى أنه من زوائد عبد الله بن الإمام أحمد - رحمهما الله تعالى - ورمز للقسم الرابع بقاف وراء هكذا (قر)، إشارة الى أن عبد الله قرأه على أبيه، ورمز للقسم الخامس بحرف خاء وطاء هكذا (خط)، إشارة الى أن عبد الله لم يقرأه ولم يسمعه، ولكن وجده في كتابه أبيه بخط يده، ورمز للقسم السادس بحرف قاف وطاء هكذا (قط)، إشارة إلى أنه من زوائد القطيعي.

ثم ذكر كيفية ترتيبه، وأنه قسَّمه إلى سبعة أقسام:

الأول: قسم التوحيد، **والثاني**: قسم الفقه بأنواعه الأربعة، **والثالث**: قسم التفسير، **والرابع**: قسم الترغيب، **والخامس**: قسم الترهيب، **والسادس**: قسم التاريخ بحلقاته الثلاث، **والسابع**: في أشراط الساعة وأحوال الآخرة.

[تحقيق أحمد شاكر «للمسند»][(١)]:

ثم قام الأستاذ أحمد محمد شاكر بدراسته ووضع فهارسه، وابتدأ بطبعه في مطبعة دار المعارف، وأتم طبع الجزء الأول منه في سنة ١٣٦٥هـ، ثم استمر في طبع الأجزاء الباقية، وقد اطلعت على الجزء الخامس عشر منتهيًا بالحديث رقم (١٨٠٩٩) من مسند أبي هريرة رضي الله عنه، وفي آخره: تم الجزء الخامس عشر، والحمد لله رب العالمين، الجزء السادس عشر أوله صحيفة همام بن منبه الحديث (١٨١٠٠) إن شاء الله تعالى في رجب ١٣٧٦هـ.

والمسموع أن الطبع توقف، ثم توفي الشيخ أحمد محمد شاكر[(٢)]، فعسى الله أن يهيئ من يقوم بإكمال طبع باقيه على منوال ما طبعه منه[(٣)]،

---

(١) العنوان من وضع المحقق.

(٢) كانت وفاة أحمد شاكر يوم السبت ٢٦/ ١١/ ١٣٧٧هـ، أي قبل هذه الكتابة بسنوات، فكأن المؤلف هنا يتكلم عن ماض عاشه أثناء الوفاة، لا أثناء الكتابة.

(٣) لعل الله سبحانه وتعالى استجاب لفضيلة الشيخ عبد الله رحمه الله بأن سخر ابنه عبد الرحمن حفظه الله والعاملين في مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل بالعناية بـ «مسند الإمام أحمد» عناية نرجو أن تُحقق آمال العلماء قديمًا وحديثًا، ويُتجاوز بها عن السلبيات التي وقع فيها أصحاب الطبعات السابقة للمسند. وقد أفادني الشيخ عبدالرحمن بأن مِن أهم ما سيميّز طبعة دار التأصيل:

١- اعتمادها في توثيق نص «المسند» وضبطه وتحقيقه على (١٣) نسخة خطية من أعلى وأوثق نسخ «المسند»، لم يعتمد عليها من حققه من قبل- إضافة إلى قريب من (٤٠) نسخة خطية تم الاعتماد عليها في الطبعات السابقة- بحيث يتم ذلك وفق منهج علمي دقيق.

٢- تمييز زيادات عبدالله بن الإمام أحمد، وزيادات القطيعي عن سائر روايات «المسند»، وذلك بوضع رقم خاص بها ووضع الرمز (ز) أمامها.

٣- تخريج أحاديث «المسند» بعزوها في الحاشية إلى مواضعها من «إتحاف المهرة»، و«إطراف المُسنِد المعتلي»، و«غاية المقصد في زوائد المسند»، والاستفادة من هذه المراجع في ضبط =

فإنه مفيد جدًّا؛ لأن الأستاذ أحمد شاكر قرَّب تناوله لطلاب العلم، ورقَّم أحاديثه، ووضع له الفهارس المتعددة، وقال في مقدمة الجزء الأول ما خلاصته: إنه وجد «المسند» في دارهم في كتب أبيه، فوجده بحرًا لا ساحل له، ولكن تنقطع الأعناق دونه؛ لأنه رُتِّب على مسانيد الصحابة، وجمعت

=

أسانيد «المسند»، مع التنبيه على ما فات الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ من عزوٍ إلى «المسند» في «الإتحاف»، و«المسند المعتلي» وهو ثابت في طبعة دار التأصيل، وكذا التنبيه على المواضع التي عزاها الحافظ ابن حجر في كلا الكتابين إلى «المسند»، ولم يتم العثور عليها في النسخ الخطية التي تم الاعتماد عليها في طبعة دار التأصيل.

٤- تخريج أحاديث «المسند» بعزوها إلى «تحفة الأشراف» للحافظ المزي.

٥- تخريج أحاديث «المسند» من خلال ربط مواضع الحديث الواحد في الكتاب بعضها ببعض.

٦- إعداد مقدمة علمية موسعة تحت مسمى: «المدخل إلى مسند الإمام أحمد»، تشمل العديد من الأبحاث والدراسات حول «المسند»، وطريقة تصنيفه، ومنهج الإمام أحمد فيه، ومناقشة زيادات عبد الله والقطيعي، وملامح من الصناعة الحديثية لدى الإمام أحمد في «المسند»، وغير ذلك من الأبحاث المتميزة التي لم يُتطرق إلى بعضها من قبل بهذا العمق والشمول، هذا بالإضافة إلى التعريف بالإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وبـ«المسند» ورواته، ووصف النسخ الخطية، مع التعريف بالطبعات السابقة للكتاب، ولماذا تقوم دار التأصيل بإصدار هذه الطبعة؟ وبيان المنهج الذي اتُّبع في ضبط وتوثيق وتحقيق وإخراج هذا «المسند» المبارك.

٧- تعيين كافة رواة الأسانيد على مدار «المسند»، للمساعدة في ضبط أسانيد الكتاب إضافة إلى المساعدة على توثيق النص، وسهولة تتبع مواضع حديث كل راوٍ، ويتبين ذلك من خلال فهرس الرواة.

٨- تذييل الكتاب بفهارس علمية متخصصة: (فهرس الآيات- فهرس القراءات- فهرس الأطراف مميزًا فيها المرفوع من الموقوف والمقطوع- فهرس الرواة مع ذكر مواضع ورود كل راوٍ، مع تمييز رواة الزيادات عن رواة «المسند»- فهرس أقوال الإمام أحمد-فهرس شيوخ الإمام أحمد في «المسند»- فهرس موضوعي لأحاديث «المسند»)، إلى غير ذلك من الخدمات العلمية الأخرى.

كما قامت دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات باختصار دقيق لمسند الإمام أحمد وفق منهج متميز.

نسأل الله أن يرحم الشيخ عبد الله، وأن يوفق ابنه الشيخ عبدالرحمن لإتمام هذا العمل المبارك على أكمل وجه.

فيه أحاديث كل صحابي متتالية، دون ترتيب، فلا يكاد يفيد منه إلا من حفظه، كما كان القدماء الأولون يحفظون.

ثم وجدت أن أكابر المحدثين وأئمة الشراح والمؤلفين كان شأنهم بالنسبة «للمسند» قريبًا من شأننا، فما كان ليقدم على النقل منه، أو على تحقيق رواية فيه، إلا فرد بعد فرد، وعامتهم ينقلون عمن قبلهم، ويقلدون في نسبة الحديث إليه من سبقهم، إلا بضعة رجال، كانوا كأن «المسند» كله على أطراف ألسنتهم، كانوا يعرفونه حقًّا، ولا أكاد أجزم بتسمية أحد من هؤلاء، إلا ثلاثة: شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين ابن تيمية، وتلميذاه الحافظان الكبيران شمس الدين ابن القيم وعماد الدين ابن كثير.

ثم قال: إنه قصد تقريب المسند للناس، ووضع له فهارس وافية علمية ولفظية[(١)].

فالفهارس العلمية: فهارس الأبواب والمسائل العلمية التي ترشد الباحث على ضوئها إلى كل ما جاء في «المسند» من المعنى الذي يريده، وجعل لأحاديث الكتاب أرقامًا متتابعة، من أول الكتاب إلى آخره، فهي كالأعلام للأحاديث؛ لأن الفهارس بنيت عليها، وأول فائدة لهذا أن الفهارس لا تتغير بتغيير طبعات الكتاب، إذا وفَّقَ الله لإعادة طبعه، ومن فوائدها...[(٢)].

(١) كتب هنا في الأصل: (يتبع بخط عبداللطيف)، ويعني بذلك: ابنه عبد اللطيف.

(٢) هكذا كتب المؤلف، ولعله كان يريد زيادة فوائد للفهارس، أو كانت من ضمن المفقود.

أما الفهارس اللفظية فهي أنواع:

١- فهرس للصحابة رواة الأحاديث، مرتب على حروف المعجم، موضح فيه موضع بدء مسند كل صحابي من هذا «المسند»، ببيان الجزء ورقم الصفحة، وفيه أرقام الأحاديث التي من روايته، سواء أكانت في مسنده الخاص، أم جاءت في مسند غيره من الصحابة.

٢- فهرس الجرح والتعديل، وهو فهرس للرواة المتكلم فيهم.

٣- فهرس للأعلام التي تذكر في متن الحديث، إذ أنها تكون في الأغلب تدور عليها قصة الحديث، أو موضع العبرة منه.

٤- فهرس للأماكن التي تذكر في متن الحديث، وهي كسابقتها.

٥- فهرس لغريب الحديث، أي للألفاظ اللغوية التي تحتاج إلى شرح، كما في الفائق والنهاية واللسان وغيرها، قال: وقد زدت على ما في هذه الكتب ألفاظًا واستعمالات كثيرة، فأذكر (المادة) وأذكر من الحديث موضع الشاهد الذي يدخل تحتها، كما فعل صاحب النهاية، وأشير إلى رقم الحديث.

مع أن الفهارس العلمية هي الأصل لهذا العمل؛ لأن الحديث الواحد قد يدل على معانٍ متعددة، في مسائل وأبواب منوعة، وهذا هو الذي لجأ إليه البخاري رضي الله عنه من تقطيع الأحاديث وتكرارها في الأبواب، استشهادًا بالحديث في كل موضع يستدل به فيه، ولو من بعيد، فكانت صعوبة البحث في صحيحه الصعوبة التي يعانيها كل المنشغلين بالسنة، مع أن هذه الطريقة هي الطريقة الصحيحة للإفادة من الأحاديث، أن يستدل بها في كل موضع تصلح للدلالة فيه، وأما سائر أصحاب الصحاح والسنن فإنهم

تفادوا ذلك، وذكروا الحديث في الموضع الأصلي في الاستدلال، وأعرضوا عما وراء ذلك، إلا في الندرة بعد الندرة.

قال: فهذه الأرقام أراحتنا من كل ذلك، من تقطيع الحديث، ومن تكراره.

قال: وقد قرأت من أجل هذا الفهرس كل فهارس كتب السنة، وكتب الفقه، وكتب السيرة، وكتب الأخلاق، التي يُسِّرَ لي الحصول عليها، ثم ضممت كل شبه إلى شبهه، وكل شكل إلى شكله، وتخيرت في ترتيبها أقرب الطرق إلى عقل المحدث والفقيه، وبعد أن قسمتها إلى كتب جاوزت الأربعين، فيها أكثر من ألف باب، وكلما رأيت بابًا فيه شيء من العموم كثرت أرقام أحاديثه، واجتهدت في تقسيمه إلى معان فرعية، ليحصر أقرب المعاني إلى بعضها، في أرقام يسهل على القارئ الرجوع إليها.

وجميع نسخ «المسند» فيها إسناد أبي بكر القطيعي إلى الإمام أحمد، فيقول أول كل حديث: (حدثنا عبدالله حدثنا أبي) وهذه طريقة المتقدمين، فرأيت أن أحذف هذا ليكون التحديث في كل حديث من الإمام أحمد، اكتفاء بإسناد الكتاب الذي ذُكِر في أوله.

فأما الأحاديث التي زادها عبد الله بن أحمد بروايته عن شيوخه، والأحاديث التي زادها القطيعي عن شيوخه أيضًا، وهي قليلة، فأبينها صراحة بقولي: (قال عبدالله بن أحمد) أو: (قال أبو بكر القطيعي)، وكذا الأحاديث التي وجدها عبدالله بخط أبيه، ولم يسمعها منه، أبين أن هذا قول عبدالله، حتى لا يشتبه شيء على القارئ.

ولم أعرض في شرحي لشيء من أبحاث الفقه والخلاف ونحوهما، فما هذا من عملي في هذا الكتاب، إنما هو عمل المستفيد المستنبط.

وأحاديث «المسند» تتكرر كثيرًا، فيروي الحديث الواحد بأسانيد متعددة وألفاظ مختلفة أو متقاربة، وبعضها مطوَّل وبعضها مختصر، فرأيت أن أذكر بجانب كل حديث رقم الرواية التي سبقت في معناه أو لفظه، فإن كان مكررًا بنصه أو قريبًا من نصه، قلت: (مكرر كذا)، وذكرت الرقم الذي مضى، وإن كان الآخر أطول من الأول قلت: (مطول كذا)، وإن كان أوجز منه قلت: (مختصر كذا).

ولجمع الروايات فوائد عند علماء هذا الشأن، يدركها كل من عاناها، وأقرب فوائدها: تحقيق المعنى الصحيح للحديث، وتقوية أسانيده بانضمام بعضها إلى بعض.

وأرجو أن يكون عملي هذا محققًا لكلمة الإمام أحمد لابنه عبدالله: احتفظ بهذا «المسند» فإنه سيكون للناس إمامًا.

وقد قال الحافظ الذهبي فيما رواه عنه الحافظ شمس الدين ابن الجزري في كتاب «المصعد الأحمد»: «فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيِّض لهذا الديوان السامي، من يخدمه ويبوب عليه، ويتكلم عن رجاله، ويرتب هيئته ووضعه، فإنه محتوٍ على أكثر الحديث النبوي، وقلَّ ألَّا يثبت حديث إلا وهو فيه، وإني أرجو أن تكون دعوة الذهبي أجيبت بما صنعت، وأسأل الله سبحانه الهدى والسداد والعصمة والتوفيق». انتهى ملخصًا[1].

❁❁❁

(١) وهذا آخر ما وجدت من مسودات الكتاب، ولم يتبق من الكتاب حسب ما ذكر المؤلف في مقدمته إلا مراجع الفقه ومؤلفاته، المخطوط منها والمطبوع، والحمد لله رب العالمين.

المراجع[١]:

١- «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى.
٢- «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب.
٣- «المنهج الأحمد» للعليمي.
٤- «ابن حنبل» لأبي زهرة.
٥- «أصول مذهب الإمام أحمد» للدكتور عبد الله العبد المحسن التركي.
٦- الجزء الأول من «المسند» طبعة أحمد شاكر.
٧- أحمد بن حنبل إمام أهل السنة» لعبد الحليم الجندي.
٨- «أحمد بن حنبل بين محنة الدين ومحنة الدنيا» لأحمد عبد الجواد الدومي.
٩- «أحمد بن حنبل والمحنة» لولتر م. باتون ترجمة: عبد العزيز عبد الحق.
١٠- «الإمام الممتحن أحمد بن حنبل»، نقلًا عن مجلة «المسلمون».
١١- «الفتح الرباني» وشرحه: «بلوغ الأماني» لأحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي.
١٢- «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي.
١٣- «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لعبد القادر بن أحمد بن بدران.

❁ ❁ ❁

(١) هكذا سرد شيخنا مراجعه في خاتمة ما نشر في مجلة البحوث تحت عنوان: (من مراجع البحث)، ثم وجدتها في إحدى الأوراق من مسودات الكتاب، تحت عنوان: (المراجع).

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة أبناء الشيخ عبد الله ابن عقيل ٥

مقدمة محقق الكتاب ٧

قصتي مع هذا الكتاب ٧

القسم الأول: دراسة الكتاب، وترجمة مؤلفه ١١

أولًا: مقالات الكتاب ١١

المجموعة الأولى: المقال المنشور ١١

الملحوظات على هذه المجموعة ١١

المجموعة الثانية: مسودات لبعض ما لم ينشر من المقال ١٢

محتويات هذه المجموعة ١٢

المجموعة الثالثة: المسودات التي تم إيجادها قبيل وفاة شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ ١٣

محتويات هذه المجموعة ١٣

ثانيًا: الملاحق ١٤

ثالثًا: نظرة عامة في مقالات الكتاب ١٥

رابعًا: العنوان ١٦

خامسًا: ترجمة المؤلف ١٨

صور الأصول الخطية ٢١

القسم الثاني: الكتاب وملحقاته: ٢٧

سبب تأليف الكتاب ٢٧

أصول المذهب الحنبلي ومراجعه ومؤلفاته ٢٩

الموضوع	الصفحة

ترجمة الإمام أحمد ٣١
ذكر محنته بالقول بخلق القرآن ٣٦
مرضه ووفاته ٤٩
مما صنف في ترجمته ٥٢
التعريف بمراجع فقه الحنابلة، ومؤلفاتهم المطبوعة والمخطوطة ٥٣
ألفاظ الإمام أحمد، ومصطلحات المذهب ٥٩
فائدة في معنى (مطلقًا) عند الحنابلة ٦٣
معنى قوله: (في الجملة) ٦٤
نَقَلة فقه الإمام أحمد ٦٥
فائدة في طبقات الأصحاب ٦٧
مسند الإمام أحمد ٦٩
طريقة ترتيب المسند ٧٠
حرص الإمام على صحة الحديث في «المسند» ٧١
احتياط الإمام أحمد في رواية الحديث ٧٤
عدد أحاديث «المسند» ٧٧
جهود العلماء على «المسند» ٧٨
تعريف بكتاب «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل» ٨٢
تحقيق أحمد شاكر «للمسند» ٨٧
المراجع ٩٣
فهرس الموضوعات ٩٥